

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 7-11/6/2010

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، 2010

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي. ووفقاً لطلب المجلس في دورته السنوية لعام 2010، ترد القرارات والتوصيات التي انبثقت عن الدورة في الملحق الأول لهذه الوثيقة.



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2010/17

11 November 2010

ORIGINAL: ENGLISH

المحتويات

الصفحة

1

ملاحظات من رئيس المجلس التنفيذي بشأن البرنامج والجوع

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

1

2010/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية
ضيواف الشرف

التقارير السنوية

4

2010/EB.A/2 تقرير الأداء السنوي لعام 2009

مسائل الموارد والمالية والميزانية

6

2010/EB.A/3 الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009

7

2010/EB.A/4 التقرير النهائي للجنة التقييم بشأن اختيار المراجع الخارجي للبرنامج وتعيينه خلال الفترة من 1 يوليو/تموز
2010 إلى 30 يونيو/حزيران 2016

8

2010/EB.A/5 تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

8

2010/EB.A/6 التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011)

9

2010/EB.A/7 خيارات استعراض الإطار المالي

10

2010/EB.A/8 التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج

11

2010/EB.A/9 تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

12

2010/EB.A/10 تقرير المفتش العام

13

2010/EB.A/11 التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال

تقارير التقييم

14

2010/EB.A/12 تقرير التقييم السنوي 2009

الحافظة الإقليمية لآسيا

15

2010/EB.A/13 تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لتيمور ليشتي 103881

15

2010/EB.A/14 العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المجلس التنفيذي - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

200114

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا

17

2010/EB.A/15 تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لمصر 104500 (2007-2011)

17

2010/EB.A/16 المشروعات الإنمائية المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - طاجيكستان 200120

17

2010/EB.A/17 المشروعات الإنمائية المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - أرمينيا 200128

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

- 19 2010/EB.A/18 تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لغانا (2010-2006) 104180
- 19 2010/EB.A/19 المشروعات الإنمائية المقدّمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - بنن 200045
- 19 2010/EB.A/20 الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - المشروع الإنمائي لجمهورية أفريقيا الوسطى 103610
- 19 2010/EB.A/21 الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - البرنامج القطري لسيراليون 105840
- 19 2010/EB.A/22 العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - سيراليون 200062

22 الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

- 23 2010/EB.A/23 تقرير موجز عن تقييم أثر برامج التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج في كينيا (2008-1999)
- 2010/EB.A/29 تقرير عن الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي للبرنامج إلى كينيا
- 23 2010/EB.A/24 مشروع البرنامج القطري - بوروندي 200119 (2014-2001)

تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية

- 26 2010/EB.A/25 استعراض فئات البرامج

مسائل التسيير والإدارة

- 27 2010/EB.A/26 تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة 1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
- 28 2010/EB.A/27 استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأغذية العالمي: تقرير وحدة التفتيش المشتركة

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

- 29 2010/EB.A/28 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي 2010

مسائل أخرى

- 29 2010/EB.A/30 تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف والبرنامج إلى رواندا
- 30 الملحق الأول القرارات والتوصيات
- 37 الملحق الثاني جدول الأعمال

ملاحظات من رئيس المجلس التنفيذي بشأن البرنامج والجوع

- 1- رحّب رئيس المجلس التنفيذي بكل المشاركين في الدورة السنوية وقال إنه يغتنم تلك الفرصة لتقديم لمحة عامة عن الحالة الراهنة للجوع في العالم، مشيراً إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتلبية الهدف الإنمائي الأول للألفية والهدف الاستراتيجي الأول للبرنامج فقد ازداد عدد الجوعى في العالم ليصل إلى 1.2 مليار نسمة. وأشاد رئيس المجلس بالجهات المانحة التي تبرعت بأكثر من 4 مليارات من الدولارات الأمريكية في عام 2009، ولكنه أشار إلى انخفاض كميات الأغذية المسلمة بالفعل من البرنامج.
- 2- ووجّه رئيس المجلس الانتباه إلى أن تكلفة تسليم كل طن متري من الأغذية تكاد تعادل تكلفة شرائه. وقال إن آليات الشراء المحلي يمكن أن تساعد في التصدي لتلك المسألة. ولاحظ الرئيس فعالية عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج، والمصارف الإنمائية؛ وأشار إلى الحاجة الواضحة إلى زيادة جهود المجتمع الدولي في ظل ازدياد عدد الجوعى وازدياد تكلفة تقديم أغذية الطوارئ. وينبغي أن يتعاون البرنامج وشركاؤه في تعبئة كيانات القطاع الخاص، والاتصال بالقيادات الوطنية، واستحداث آليات جديدة لجمع الأموال، وإطلاق حملات دعائية من أجل تحقيق أكبر زيادة ممكنة في التبرعات المقدمة إلى المنظمات المعنية بمكافحة الجوع. وسوف يتعيّن تحويل الاهتمام نحو بناء قدرات البلدان والمساهمة في تنميتها. وقال إن الحالة تستدعي العمل على وجه الاستعجال.

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية

- 3- افتتحت المديرية التنفيذية ملاحظاتها بتوجيه الشكر إلى الرئيس على عرضه الجريء ودعت إلى التحلي بنفس الروح الطموحة في الأوقات الذي تزداد فيها الاحتياجات. ولاحظت المديرية التنفيذية أن الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2013) سمحت له بإجراء إصلاحات رائدة حتى يتمكن من أداء مهمته في إنقاذ الأرواح وتقديم المساعدة الإنسانية الذكية.
- 4- ودكرت المديرية التنفيذية المجلس بإمكانية الفوز في معركة الجوع، مشيرة إلى بعض أكثر التحديات الإنسانية إلحاحاً، وجهود البرنامج للتصدي لها في أماكن من قبيل أفغانستان وهايتي والنيجر وباكستان والصومال والسودان. كما قدّمت أمثلة على ما تحقق من نجاح في نشر أدوات، مثل الشراء من أجل التقدّم، والنقد والقسائم، وتناولت الجهود المبذولة لزيادة الاهتمام بالتغذية في جدول الأعمال العالمي وتطبيق أحدث المعارف من خلال شراكة القضاء على الجوع بين الأطفال (ريتش) ومشروع أشعة الليزر.
- 5- وأوجزت المديرية التنفيذية الإصلاحات الداخلية الجارية بدعم من المجلس لتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز ضوابط الإدارة والمساءلة ووضع خطة استراتيجية لاستعراض الإطار المالي.
- 6- وتابعت المديرية التنفيذية ملاحظاتها بتسليط الضوء على الدور الأساسي للشراكات في التصدي للجوع، والزمخ الذي تحقق بفضل المبادرات الجديدة التي تقودها مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، والاتحاد الأفريقي، وبرنامج

التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. كما أثنى على القيادة الناشئة في جميع أنحاء العالم لمكافحة الجوع. وأعربت في ختام ملاحظاتها عن شكرها للأعضاء على سخائهم وما قاموا به من عمل في إعطاء الأولوية لاحتياجات الجوع.

ضيوف الشرف

-7 رحّب رئيس المجلس والمديرة التنفيذية بمفوضة الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والمعونة الإنسانية والاستجابة للأزمات، السيدة Kristalina Georgieva، ومدير وكالة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة، السيد Rajiv Shah، ووجّهت الدعوة إليهما للتحدّث أمام المجلس.

-8 وسردت السيدة Georgieva تجاربها في هايتي في أعقاب زلزال يناير/كانون الثاني، وأشادت بالاستجابة السريعة من البرنامج وجهوده المستمرة في هايتي ومنطقة الساحل. وأشارت السيدة Georgieva إلى ازدياد الكوارث البشرية والكوارث التي من صنع الإنسان في الوقت الذي ما زال فيه التمويل محدوداً بسبب الأزمة الاقتصادية والطلبات الوطنية؛ وقالت إن المجتمع الإنساني عليه أن يستفيد من الموارد الشحيحة على الوجه الأفضل، وأن التعاون أساسي من أجل تحقيق هذه الغاية. وأعربت السيدة Georgieva عن انبهارها بالتنسيق في النيجر بين الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك البرنامج؛ وقالت إن نظام المجموعة الإنسانية كان له الفضل في تعزيز هذا التنسيق وأنها تتطلع بشغف إلى إنشاء المجموعة الإنسانية العالمية للأمن الغذائي الإنساني.

-9 وأعربت السيدة Georgieva عن تقديرها الخاص للتعاون المتزايد بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها، حيث تعهّد الاتحاد الأوروبي خلال مؤتمر قمة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي بما قيمته 2.7 مليار يورو لدعم جهود تلك الوكالات في تحقيق الأمن الغذائي. وقالت إن قدرة البرنامج على الاستجابة تدعو إلى الإعجاب وأنه سيجري التعهّد بمزيد من الموارد في المستقبل، وبخاصة للسودان. وأكدت أن التحويلات النقدية يمكن أن تحقّق أثراً أكبر من توزيع الأغذية وتسهم في دعم الأسواق المحلية والحفاظ على كرامة المستفيدين وتمكين المرأة. واختتمت السيدة Georgieva كلمتها بتأكيد دعم 88 في المائة من الأوروبيين للمعونة الإنسانية بالرغم من الأزمة الاقتصادية الراهنة، ولكنها قالت إن ذلك يتطلب مؤسسات مرّكزة وفعّالة لتعزيز الإرادة السياسية اللازمة لمواصلة الدعم.

-10 وأعرب السيد Shah عن شكره للمتحدثين الذين سبقوه، مشيراً إلى أن حكومة الولايات المتحدة تشترك مع المديرية التنفيذية في إيمانها بإمكانية كسب المعركة ضد الجوع. وأثنى السيد شاه على الدور القيادي الذي يقوم به البرنامج، وفعاليته وتركيزه على الاستجابة للأزمات الإنسانية إلى جانب روحه الخلاقة في الأنشطة التي تعجّل بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية وتحل مشكلة الجوع على نحو مستدام.

-11 وأشار السيد Shah إلى مبادرات وكالة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة بشأن التوسع في تحليل الأسواق، وزيادة الموارد اللازمة للشراء المحلي والإقليمي، وتحديد الجهود المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي. وأوضح أن مبادرة "الغذاء من أجل المستقبل" التي خصص لها 3.5 مليار دولار أمريكي تنطلق من مبادئ القيادة والمساءلة القطرية، والتنسيق، ومشاركة القطاع الخاص وإعطاء الأولوية للنساء وإثبات الكفاءة، وهي مبادئ تتفق مع الكثير من أنشطة البرنامج. واختتم السيد Shah كلمته مردداً اعتراف الرئيس أوباما بأن الجوع المزمن يهدّد الاستقرار ويقوّض الأمن القومي، وأكد أن موارد مبادرة "الغذاء من أجل المستقبل" منفصلة عن موارد المساعدة الإنسانية وهي إضافة لها.

- 12- وأعرب المجلس عن شكره لمداخلات الرئيس والمديرة التنفيذية والسيدة Georgieva والسيد Shah، وأشار إلى أن استعراضهم العام للأوضاع التي يعمل فيها البرنامج يبرز الحاجة إلى زيادة الكفاءة وسرعة الاستجابة للاحتياجات المقدّرة وإيجاد حلول مستدامة للجوع. وتحقيقاً لهذه الأهداف وسعيًا نحو التحوّل من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية، سيتعيّن تعديل النهج التقليدية، من قبيل نظام التمويل القائم على الكمّيات الطنّية، والأخذ بآليات جديدة. وشدد أعضاء المجلس على أن من أفضل طرق التصدّي لحالات الطوارئ دعم الملكية الحكومية للتدخلات الدائمة، من قبيل شبكات الأمان؛ وأن العمل التعاوني في شراكات قوية شرط أساسي، وبخاصة من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المحدودة. وأشار الأعضاء إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب طريقة فعّالة في هذا الصدد، وأنه يمكن تحقيق الكثير من المكاسب من التقييمات والدروس المستفادة من عمليات البرنامج والوكالات الشريكة.
- 13- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم العميق لعمل موظفي البرنامج وشركائه في ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر، وقالوا إن شجاعتهم وتفانيهم محل اعتراف كامل. وفيما يتعلق بمسألة سلامة الموظفين وأمنهم فإن البرنامج يتبع نهجاً إيجابياً في بناء ثقافة "البحث عن سبل البقاء" بدلاً من عقلية "تحديد موعد المغادرة".
- 14- وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لدور البرنامج القيادي في مجموعات الأمم المتحدة. وشدد الأعضاء أيضاً على أهمية الأعمال الجارية في البرنامج لتحسين الإدارة والإجراءات المالية، وقالوا إن هذه الأعمال ستحسّن أثر برامج البرنامج على الفقر والجوع، وأثّنوا على دعم البرنامج للوكالات الأخرى بطرق منها على سبيل المثال توفير الخدمات اللوجستية. وشملت الاحتياجات التي حدّدها العديد من الأعضاء استحداث نهج مبتكرة للتمويل وتنفيذ البرامج، والشفافية فيما يخص تحويل مسار الأغذية، ومواصلة التعاون بين الوكالات المتمركزة في روما، ومواصلة تكوين الشراكات لتنفيذ برامج المساعدة على الوجه الأمثل. كما لفت أعضاء المجلس الانتباه إلى الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود في البلدان المعرضة للكوارث من خلال وسائل من قبيل الشراء من أجل التقدّم والمبادرات المماثلة من أجل التصدّي لسوء التغذية والخروج من دوامة الفقر والجوع. وأشار الأعضاء إلى أن زيادة التركيز على التغذية ستسهم بدور إيجابي في تحقيق تلك الأهداف. وينبغي أن يكون هدف البرنامج هو تقديم "الصدقة" وليس تقديم "المعونة". ولاحظ العديد من أعضاء المجلس ضرورة إعادة التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية التي لم يعد يتبقى على الموعد المحدد لها سوى خمس سنوات.
- 15- وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء ازدياد حجم برنامج العمل والإيرادات المتوقعة مقابل الإيرادات الفعلية، وأشاروا إلى الحاجة إلى نظام لترتيب الأولويات من أجل تمكين البرنامج من تخصيص موارده بفعالية. ويلزم وضع استراتيجيات جديدة للتمويل والموارد ليتسنى من استعراض رصيد العرض والطلب باستمرار؛ ويمكن من بين أمور أخرى، تنقيح نهج تحديد الجهات المانحة والجهات المتلقية من أجل الوصول بإمكانات التمويل إلى مستوياتها المثلى. وشجّع أعضاء المجلس الأمانة على مواصلة تعزيز الملكية الحكومية والمحلية للبرامج، مع مراعاة الصلات الضرورية بين الاستجابة للطوارئ وتدخلات الإنعاش على الأجل الأطول.
- 16- ولاحظ أعضاء المجلس الحاجة إلى التأكد من أن تصميمات البرامج تستند إلى أدلة وأن التقديرات موضوعية تماماً. وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى مواصلة التصدّي لقضايا اللاجئين من خلال دعم البلدان المضيفة لهم، مع التركيز على شراء الأغذية المحلية. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لرسالة الأمل التي يبثها عمل البرنامج في

نفوس المحتاجين، ولاحظوا أن المساهمات النقدية غير المشروطة المتعددة السنوات التي تقدّم في بداية السنة المالية تمثل طريقة فعّالة لتمكين البرنامج من الوفاء بالتزاماته.

17- وردّت المديرية التنفيذية بتوجيه الشكر إلى أعضاء المجلس على ملاحظاتهم، مشيرة إلى أن القيادة والملكية القطرية للتدخلات الغذائية والتغذوية تشكل عناصر أساسية للنهج الشامل للتغلب على الجوع في العالم. وقالت إنها توافق على حاجة البرنامج إلى وضع آليات لتحديد الأولويات من أجل استعمال موارده على الوجه الأمثل، على ألا تغيب عن الحساب مخاطر إغفال حالات الطوارئ الصغيرة نسبياً. وأضافت أنه سيجري بحث أعمال المنظمات الأخرى بشأن طرائق التمويل وتحديد الأولويات؛ وأن البرنامج يسعى أيضاً إلى البحث عن النموذج المالي الأمثل لكفالة إدارة الموارد على النحو الذي يحقق أكبر أثر ممكن. وسوف تشكل الأعمال الأخرى في إدارة المخاطر جزءاً من هذه العملية. وتعهّدت المديرية التنفيذية بتلبية مختلف الشواغل التي أثارها المجلس، ووجهت شكرها إلى جميع الأعضاء والمراقبين والضيوف الرفيعي المستوى على دعمهم وتعليقاتهم البناءة.

التقارير السنوية

تقرير الأداء السنوي لعام 2009

18- لفتت الأمانة الانتباه أثناء عرض تقرير الأداء السنوي لعام 2009 إلى الشكل الجديد للوثيقة ومحتواها الذي يركّز على نتائج الأداء من حيث الأهداف الاستراتيجية الخمسة والإنجازات التنظيمية في إطار الأبعاد الخمسة لنتائج الإدارة. وينطلق تقرير الأداء السنوي في جوهره من المعلومات التي يتيحها نظام تخطيط موارد المنظمة في إطار شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (وينجز 2)، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتقارير الموحّدة عن المشروعات، والبرنامج التطبيقي لاستخدام الاتصالات في جمع البيانات، وإطار النتائج الاستراتيجية، والمشاورات الداخلية الموسّعة. ويرتبط ذلك تحديداً بما عدده 143 مشروعاً من بين 189 من مشروعات البرنامج النشطة المتوائمة مع الخطة الاستراتيجية الحالية (2008-2013). ومن المقرر وقف المشروعات المتبقية البالغ عددها 46 مشروعاً في عام 2009. واستخدمت مجموعة فرعية من العمليات للإبلاغ عن اتجاهات كل مشروع، والتجارب والدروس المستفادة في استخدام مؤشرات الحصائل الجديدة.

19- وأشارت الأمانة إلى أن البرنامج واجه عدداً من التحديات في عام 2009، من قبيل ازدياد عدد الجوعى والحاجة إلى تقديم المساعدة في بيانات مناوئة بشكل متزايد. وأضافت أن البرنامج وصل على الرغم من ذلك إلى 102 مليون نسمة من المحتاجين في 75 بلداً مستعيناً في ذلك بمساهمات بلغت 4.2 مليار دولار أمريكي من 190 من الجهات المانحة الحكومية والخاصة؛ وأوضحت أن البرنامج اشترى 2.6 مليون طن متري من الأغذية، وأن 80 في المائة من هذه الأغذية اشترتها من 75 بلداً نامياً، ووسّع البرنامج مبادرات المساعدة الغذائية الجديدة، من قبيل الشراء من أجل التقدّم وبرامج التحويلات النقدية والقسائم، ووضع سياسة أكثر فعالية بشأن التغذية. وشدّدت الأمانة على أن تقرير الأداء السنوي ما زال قيد الإعداد، وأن ملاحظات المجلس ستؤخذ بعين الاعتبار عند وضع تصميم التقارير المقبلة. وقالت إن البرنامج يعكف على تحسين الإبلاغ على أساس مؤشرات الحصائل ويعمل على تلبية الحاجة إلى تمكين المكاتب القطرية من جمع المعلومات المطلوبة.

20- ورحب المجلس بالشكل الجديد لتقرير الأداء السنوي، وأشاد بالعمل الدؤوب الذي تطلبه إعداد التقرير. وأبدى أعضاء المجلس انبهارهم بحجم ومرونة عمليات البرنامج والطابع الواقعي والموضوعي للتقارير، ولكنه دعا الأمانة إلى إيجاد سبل لزيادة الإبلاغ عن المؤشرات النوعية من أجل زيادة تحسين الشفافية وإيجاد سبل للتأكد من أن تقرير الأداء السنوي يستند تماماً إلى الأدلة. واقترح أعضاء المجلس على الأمانة استعراض تجربتها في المؤشرات الحالية لتحسين استخدامها في المستقبل وتوليد بيانات دقيقة وسهلة على القراء.

21- وأشار أعضاء المجلس إلى عدم تلقي سوى 65 في المائة من التمويل المقرر في عام 2009، ولاحظوا أنه تم الحفاظ جزئياً على معدل تقديم المساعدة من خلال زيادة الكفاءة واستعمال الأرصدة المرحّلة، وأنه سيتعين إيجاد سبل لتحسين ذلك، ولاحظوا الحاجة إلى مزيد من الدقة في الاستهداف. وأثنى الأعضاء على دعم البرنامج لصغار المزارعين والأسواق المحلية من خلال مبادرات من قبيل الشراء من أجل التقدّم، والتدريب على المهارات المالية والإدارية. وزيادة عدد برامج النقدية والتحويلات والقوائم، وحثوا الأمانة على التوسع في استخدام تلك الطرائق حيثما أمكن، ومعالجة المعوّقات التي تؤثر عليها بغرض تحسين الفعالية. وأشار الأعضاء إلى أن الهدف من ذلك في نهاية المطاف هو إمساك الحكومات الوطنية بزمّام ملكية طرائق تقديم المساعدة الغذائية، وهي عملية يمكن أن يساهم فيها البرنامج بدور حافز. ولاحظ العديد من الأعضاء ضرورة إتباع نهج واضح لتوجيه التحوّل من الاستجابة للطوارئ نحو الإنعاش والتنمية.

22- وحث المجلس على مواصلة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها بغرض تحسين جودة وكفاءة التدخّلات وما يترتب على ذلك من تحقيق وفورات. وشدّد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى ممثل متفرّع للبرنامج في لجنة الأمن الغذائي العالمي. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء الانخفاض الواضح في عدد الشراكات التشغيلية في عام 2009، وشدّدوا مرة أخرى على أهمية زيادة التعاون إلى أقصى حدوده من أجل كفاءة أداء البرنامج لولايتيه. وأوصى المجلس بأن يكون تسليم الأغذية المناسبة إلى الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب هو المبدأ الذي يسترشد به البرنامج؛ ولوحظت الحاجة إلى نهج مزدوج لكفاءة استجابة البرنامج لحالات الطوارئ وكذلك لتنفيذ برامج الإنعاش والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، حث المجلس الأمانة على النظر في نُظم التمويل الجديدة لدعم البرنامج في أدواره المتغيّرة.

23- ودُعيت الأمانة إلى وضع نهج منظم لتحسين الكفاءة التشغيلية وكفاءة الإدارة. وطلب المجلس إعداد وثيقة استراتيجية تبيّن كيفية تحقيق الكفاءات وتحدّد الأدوات المطلوبة لقياس التحسينات. وأوضح المجلس أن ذلك سيساعد على طمأنة الجهات المانحة على فعالية التعامل مع مساهماتها وسيساعد الدول الأعضاء على المساهمة في زيادة الكفاءة. وسوف يسفر ذلك في نهاية المطاف عن زيادة أعداد المستفيدين الذين يمكن الوصول إليهم بالمساعدة الموجّهة توجيهاً جيداً. وسوف تتحسن أيضاً الكفاءة التشغيلية إذا ازدادت نسبة المساهمات المتعددة السنوات وغير المشروطة التي لا تتجاوز نسبتها حالياً 10 في المائة من التمويل. واتفق أعضاء المجلس على الحاجة إلى إيجاد سبل لزيادة هذا الرقم بغرض تحسين التخطيط التشغيلي، بما في ذلك التعامل مع ضوابط الجودة لدى الشركاء المتعاونين.

24- ووجّهت الأمانة شكرها إلى أعضاء المجلس على ملاحظاتهم الداعمة والبنّاءة التي ستؤخذ بعين الاعتبار عند وضع نظم التشغيل والإدارة في البرنامج. وأوضحت الأمانة أنها ستبدأ العمل في وضع استراتيجية للكفاءة، ولاحظت أن تلك العملية تتطلب بعض الوقت وأنها ستعمل على إيجاد طرائق محسّنة لتقديم المساعدة الغذائية حسب الطلب. ويرتبط الانخفاض الواضح في الشراكات في الحالات التي انتقلت فيها المسؤولية عن العمليات إلى

الحكومات؛ ويواصل البرنامج العمل في مجموعة كبيرة من الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. وقالت الأمانة إنها تدرك الحاجة إلى تدريب موظفي البرنامج وموظفي المنظمات غير الحكومية على مراقبة الجودة، وأن البرنامج يبحث بالفعل تلك المسألة. وجرى بالفعل تعيين ممثل متفرغ للبرنامج في لجنة الأمن الغذائي العالمي. وقالت الأمانة إنها تقبل التوصية المتعلقة باستكمال بيانات تقرير الأداء السنوي وتيسير الوصول إليها قدر المستطاع، وتوافق على أن تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها يشكل الأساس للكثير من مؤشرات الإبلاغ حتى وإن لم يكن ذلك يلقى اعترافاً صريحاً.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009

25- قدّمت نائبة المديرية التنفيذية المسؤولة عن دائرة إدارة الموارد والمساءلة ورئيسة الشؤون المالية الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009، وهي المجموعة الثانية من كشوف البرنامج المالية المعدّة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وقالت إن المراجع الخارجي لحسابات البرنامج قدم رأياً غير مشفوع بأي تحفظات بشأنها، وأن كلاً من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة أوصت بالموافقة عليها. وأشارت نائبة المديرية التنفيذية إلى أن تنفيذ نظام ونجز 2 في منتصف عام 2009 كان تحدياً كبيراً أمام إعداد الكشوف المالية لعام 2009، ولكن إعداد الكشوف المالية عن الأشهر التسعة ومراجعتها من المراجعين الداخليين والخارجيين، فضلاً عن استخدام آلية "المتابعة المالية" ساعد الأمانة على التحضير للإقفال المالي الكامل في نهاية عام 2009.

26- وبيّنت نائبة المديرية التنفيذية المكونات السبعة لحسابات عام 2009 وأهدافها، وقدّمت إيضاحات بشأن الحسابات الرئيسية في الكشوف المالية، من قبيل النقدية، ومعادل النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل، والسلع الغذائية، ومخزونات السلع غير الغذائية، والمساهمات المستحقة القبض، واستحقاقات الموظفين، والأرصدة المالية، والإيرادات والمصروفات. وقالت إن أداء الاستثمار كان قوياً بدرجة كبيرة في عام 2009. وانخفض مجموع الإيرادات في عام 2009 بما نسبته 14 في المائة مقارنة بعام 2008؛ وانخفضت إيرادات المساهمات بنسبة 17 في المائة بينما ازدادت الإيرادات الأخرى بنسبة 272 في المائة. وأما المصروفات فقد ازدادت إجمالاً بنسبة 14 في المائة لتصل إلى 4.2 مليار دولار أمريكي في عام 2009، وهو ما يعبر عن زيادة توزيع الأغذية. وازدادت استحقاقات الموظفين ووصلت إلى 278.7 مليون دولار أمريكي، وموّلت نسبة 51 في المائة من ذلك المبلغ.

27- وأكد المراجع الخارجي التزام الكشوف المالية لعام 2009 بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وقدّم رأيه فيها بدون أي تحفظات. وأشار المراجع الخارجي إلى وجود بعض العيوب في التحديد الآلي لقيمة الأرصدة الغذائية في نظام ونجز 2، وأن ذلك يتطلب مواصلة تحسين النظام، ولكنه أعرب عن رضاه عن التقييم الإجمالي ودقة الموازنة العامة، وهنأ البرنامج على ما حققه من تقدّم في كفاءة عمليات الحوكمة والضمان، وإن كان يلزم الاستمرار في تطويرها وتحسينها، وبخاصة فيما يتعلق بالإشراف على المسائل المالية، والأداء، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية. كما دعا البرنامج إلى تحسين جهود تحصيل ضريبة القيمة المضافة من الحكومات المضيفة التي كان يمكن

استرداد 42 مليون دولار أمريكي منها في نهاية عام 2009. وفيما يتعلق بالصومال، لم تكشف عمليات المراجعة حتى الآن عن أي أدلة تثبت وجود أي خلل منهجي في الضوابط المالية التي يستخدمها البرنامج.

28- وأعرب أعضاء المجلس عن تطلعهم إلى وضع إطار قوي لإدارة المخاطر والرقابة، ودعوا إلى وضع نظام مركزي لتقليل المخاطر. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء تقييم المخزونات والمبالغ المستحقة من ضريبة القيمة المضافة، ودعوا البرنامج إلى طلب الإعفاء الكامل منها في جميع البلدان. كما أثيرت مخاوف بشأن دور لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة ولجنة مراجعة الحسابات في البرنامج فيما يتعلق بالرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات. وأشار الأعضاء إلى احتمال ازدواجية المشورة المقدمة إلى المجلس واقترحوا مواصلة بحث تلك المسألة في هذين الجهازين. وأثنى الأعضاء على الشراء المحلي باعتباره وسيلة لتخفيض التكاليف ودعم الإنتاج المحلي والأسواق المحلية. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء هبوط سعر صرف اليورو وطلبوا إيضاحات بشأن استراتيجيات التحوط على ضوء السياق الاقتصادي الحالي.

29- ورداً على تساؤلات المجلس وشواغله، أوضحت الأمانة إلى أن كشف الرقابة الداخلية سيكون جاهزاً للاستخدام في الكشوف المالية لعام 2011، وأشارت إلى التقدّم الكبير الذي تحقق في تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية وتعزيز بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج؛ وأكدت استمرار عملية لجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة تريداوي في إطار مشروع تعزيز الضوابط الإدارية والمساءلة في البرنامج. وأوضحت الأمانة أن الغرض من التحوط لليورو هو تثبيت تكاليف الموظفين الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة، وأشارت كذلك إلى أنه سيجري تكوين فريق استشاري معني بالاستثمار مؤلف من موظفين فنيين خارجيين متخصصين في الاستثمار لإسداء المشورة للجنة الاستثمار التي يتمثل هدفها الرئيسي في برمجة العوائد وتلافي المخاطر. وسوف تُجري الأمانة استعراضاً بالاشتراك مع فرق الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي يثور فيها خلاف حول ضريبة القيمة المضافة وستحيل استنتاجاتها إلى المجلس.

التقرير النهائي للجنة التقييم بشأن اختيار المراجع الخارجي للبرنامج وتعيينه خلال الفترة من 1 يوليو/تموز 2010 إلى 30 يونيو/حزيران 2016

30- شدّد رئيس فريق التقييم في أثناء عرضه للإجراءات التي تُوجت بالتوصية المتعلقة بتعيين المراجع الخارجي الجديد على الالتزام الصارم بجميع قرارات المجلس وتوصياته، وأعرب بالنيابة عن الفريق عن تقديره للدعم الذي قدّمته لجنة مراجعة الحسابات والفريق التقني المنبثق عن الأمانة. كما لاحظ رئيس الفريق أن هذه العملية كانت تجربة قيمة يُسعدده هو وزملاؤه وضعها تحت تصرّف المجلس للاستفادة منها في المستقبل.

31- وأوصى فريق التقييم بتعيين المراقب المالي والمراجع العام للهند مراجعاً خارجياً للبرنامج.

32- وألقى ممثل الهند كلمة موجزة أعرب فيها عن شكره للمجلس على ثقته في المراقب المالي والمراجع العام للهند.

33- وقال رئيس المجلس إنه يفتنم تلك الفرصة ليعرب فيها عن تقدير المجلس لعمل المراجع الخارجي المنقضية ولايته.

تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

34- لاحظ الرئيس أن تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات قد نوقش بإسهاب في هيئة المكتب؛ وقال إنه أُجريت عملية بحث على نطاق واسع للاتصال بالمرشحين المناسبين. واختارت المديرية التنفيذية مرشحين، هما السيدة Irina Petruškevičienė من ليتوانيا والسيد James Rose من الولايات المتحدة الأمريكية للموافقة عليهما من المجلس كعضوين في لجنة مراجعة الحسابات لمدة ثلاث سنوات وفقاً للاختصاصات الجديدة للجنة. كما اقترحت هيئة المكتب تمديد فترة ولاية كل من العضوين الحاليين السيد Beg والسيد Milone لمدة سنة واحدة لتنتهي فترة عضويتها التي تستغرق سنتين في يوليو/تموز 2011، وتعيين عضوين جديدين اعتباراً من يوليو/تموز 2011.

35- ووافق المجلس بعد المداولة على اعتماد هذين القرارين، مشيراً إلى أنهما يحققان توازناً بين الحاجة إلى تناوب عضوية لجنة مراجعة الحسابات والتمثيل الجغرافي والاستمرارية في اللجنة. على أن العديد من الأعضاء أعربوا عن تحفظاتهم على الطريقة التي عالجت بها هيئة المكتب تلك المسألة، وأشاروا على وجه الخصوص إلى أن هيئة المكتب ليس من اختصاصها تغيير فترات ولاية أعضاء لجنة مراجعة الحسابات بدون الحصول على موافقة المجلس نفسه، وأن قرار المجلس بتغيير اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات ينبغي ألا يُطبَّق بأثر رجعي على الأعضاء المعيّنين لمدة سنتين بموجب الاختصاصات السابقة. كما أعرب أعضاء المجلس عن اعتقادهم بأن تغيير تاريخ بدء مدة عضوية الأعضاء الجدد لا يمكن اعتباره ممارسة سليمة للإدارة. وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة التقيد الصارم بلوائح البرنامج وإجراءاته في تلك الحالات في المستقبل وإتاحة الوقت اللازم لإجراء مداولات كاملة تلافياً لأي صعوبات مماثلة.

36- ولاحظ الرئيس أن هيئة المكتب معنية في الواقع بعرض مقترحات على المجلس للموافقة عليها ولا تتخذ قرارات بنفسها، وقال إن هيئة المكتب قد علمت بمسألة تمديد مدة عضوية العضوين المنتهية ولايتهما في لجنة مراجعة الحسابات، مشيراً إلى الحاجة إلى الاستمرارية، وأنه كان من المناسب، على ضوء ما يتمتعان به من خبرة ودراية، اقتراح التمديد على المجلس.

37- ووافق المجلس على تعديل مشروع القرار مراعاة للظروف الاستثنائية لتلك الحالة الخاصة.

التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011)

38- عُرض التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011) على المجلس للموافقة عليه بعد استعراضه من لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وبلغ مجموع برنامج العمل المعدل للفترة 2010-2011 ما قيمته 10.7 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 6.4 مليار دولار أمريكي لعام 2010، أي بزيادة مقدارها 1.2 مليار دولار أمريكي عن التحديث الأول؛ ولم يتغير التمويل المتوقع لفترة السنتين عن 7.5 مليار دولار أمريكي. ونشأت الزيادات عن الاستجابة لزلازل هايتي والجفاف في منطقة الساحل وتدهور الظروف الأمنية في باكستان وازدياد انعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا. وكانت الأمانة قد عرضت خطة لرصد اعتمادات لتمويل الالتزامات المتعلقة بالموظفين لمدة 15 عاماً. وكشفت الدروس المستفادة من التحوط ضد تقلبات العملة عن فائدة الترتيبات في مساعدة البرنامج على الحفاظ على استقرار عملية التخطيط.

39- ووجه المجلس شكره إلى الأمانة على التحديث. ونوه الأعضاء إلى عدم إمكانية تلبية سوى 58 في المائة من الاحتياجات التشغيلية للبرنامج في عام 2010، وشجّعوا الأمانة على ترتيب أولويات العمليات من أجل تلبية

احتياجات المستفيدين الأشد ضعفاً، ولكنهم دعوا إلى توافي التخصيص المُفرط الذي يمكن أن يقلل من المرونة. والتمس المجلس رأي الإدارة في الكيفية التي سينفذ بها البرنامج عمله الحالي بتمويل محدود. وأوصى أعضاء المجلس بإجراء تحليل للاحتياجات غير المنظورة لتكوين صورة أشمل لحالة موارد البرنامج، وبأن يقوم البرنامج بتنمية القدرة على التنبؤ حتى يمكنه إجراء تقديرات أكثر واقعية لحالات الطوارئ المقبلة. وعُرض اقتراح بدمج تمويل الالتزامات المتعلقة بالموظفين في ميزانية دعم البرامج والإدارة وميزانية تكاليف الدعم المباشرة اعتباراً من عام 2011 وعدم تمويل الجزء المخصص لعام 2010 بما قيمته 7.5 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة حسب ما كان مقترحاً في البداية. وفي ضوء المناقشات التي أجريت، وافق المجلس على تعديل قراره بناءً على ذلك.

40- وأثنى المجلس على الكفاءات التي تحققت وشجّع الأمانة على إجراء عمليات مماثلة، وبخاصة في البلدان التي تنفذ فيها برامج كبيرة. وسوف يتعيّن على البرنامج ترتيب أولويات استجاباته في ظل استمرار الكوارث في جميع أنحاء العالم.

41- وأكدت الأمانة أنه بالرغم من صعوبة تقدير الاحتياجات غير المنظورة فسوف تشمل خطط الإدارة المقبلة تحليلاً لتلك المتطلبات إلى جانب التمويل الفعلي للبرنامج حتى تاريخه.

42- وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها للمجلس على دوره في معالجة المسائل التشغيلية والإجرائية، وأكدت أن ازدياد الكفاءة يمثل أولوية عليا، إلى جانب التركيز على التفوّق في العمليات. وقالت المديرية التنفيذية إن الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى سُدعى إلى دعم تلك المساعي؛ وأضافت أن الشراكات مع القطاع الخاص تحقق بالفعل كفاءات في قطاع النقل. وشجّعت المديرية التنفيذية مواصلة مناقشة ترتيب الأولويات.

خيارات استعراض الإطار المالي

43- عرضت نائبة المديرية التنفيذية المسؤولة عن دائرة إدارة الموارد والمساءلة ورئيسة الشؤون المالية الوثيقة التي تضمنت خيارات وست توصيات من الأمانة لتحقيق أقصى مستوى من المرونة ومواءمة الإطار المالي مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2013). وبيّنت نائبة المديرية التنفيذية استعراض النموذج القائم على الكمية الطنّية وتمويل تكاليف الدعم المباشرة واستقرار ميزانية دعم البرامج والإدارة. وكانت قد دارت مناقشات مع جميع المديرين القطريين والإقليميين في البرنامج قبل إعداد الوثيقة. وأجريت مشاورات مع المجلس من خلال ثلاث مناقشات غير رسمية في عام 2010؛ وقدمت لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تعليقاتهما على الوثيقة.

44- وقدمت الأمانة تفاصيل أكثر عن الأساس المنطقي الذي تستند إليه التوصيات الست الواردة في الوثيقة ومزايا التغييرات التي تتيحها تلك التوصيات. وأوضحت الأمانة أن نموذج الكمية الطنّية يعني أن الكثير من عمليات الإدارة والأموال المتاحة للتكاليف تستند إلى فئات محدّدة للأغذية وطريقة تسليمها. وأشارت إلى أن التوصية الأولى المتعلقة بتعديل الإطار المالي تقترح فصل الأنشطة التي لا ترتبط ارتباطاً مباشرة بالسلع الغذائية. وتتعلق التوصية الثانية بتعديل طريقة حساب تكاليف الدعم المباشرة كنسبة مئوية من مجموع القيمة الدولارية بدلاً من تكلفة الطن. وأما التوصية الثالثة فتدعو إلى تشجيع وقبول المساهمات الموجهة إلى تكاليف الدعم المباشرة. وتتعلق التوصية الرابعة بالتحوّل إلى خطة إدارة متجددة تستغرق ثلاث سنوات من أجل تحسين استقرار ميزانية دعم البرامج والإدارة. وتتعلق التوصية الخامسة بتشجيع وقبول المساهمات المباشرة في ميزانية دعم البرامج والإدارة، وتدعو التوصية

السادسة إلى الاستمرار في استخدام النموذج الحالي لتكاليف الدعم غير المباشرة لتمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة. وأعربت الأمانة عن أملها في التوصل خلال الاجتماع إلى اتفاق على التوصيات أو على الأقل على طريقة للمضي قدماً.

45- وأعرب المجلس عن تقديره للوثيقة والمشاورات غير الرسمية التي سبقت دورة المجلس. وشجّع أعضاء المجلس البرنامج على استخدام آلياته الجديدة والمرنة للمساعدة الغذائية؛ وتعزيز تحليل النتائج والأثر؛ وزيادة الكفاءات. والتمس أعضاء المجلس توضيحاً بشأن التوصيات الواردة في الوثيقة وما تنطوي عليه من آثار، وبخاصة "تشجيع" المساهمات الموجهة خصيصاً لتكاليف الدعم المباشرة (التوصية 3) والمساهمات المباشرة لميزانية دعم البرامج والإدارة (التوصية 5). وتساءل الأعضاء عن الآثار التي تنطوي عليها بعض التغييرات الموصى بها على مبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة وطلبوا إيضاحات إضافية بشأن اعتماد خطة إدارة متجددة.

46- وطلب بعض أعضاء المجلس عرض الوثيقة للنظر فيها بدلاً من الموافقة عليها. ومع ذلك فقد أعرب بعض الأعضاء عن تحفظاتهم على التأخير الذي ينطوي عليه تأجيل الموافقة على جميع التوصيات لحين انعقاد دورة المجلس المقبلة، واقترحوا موافقة المجلس على التوصيات التي تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها؛ ولم يؤيد أعضاء آخرون اقتصار الموافقة على بعض التوصيات أو رأوا أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء إلا بشأن التوصيتين. واتفق الأعضاء على الحاجة إلى مزيد من التوضيح قبل موافقة المجلس.

47- وشملت الخطوات المقبلة في عملية استعراض الإطار المالي ما يلي: (1) كفالة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات؛ (2) استعراض آثار التوصيات على نُظم البرنامج وعملياته؛ (3) عرض التعديلات المقترحة في اللوائح والأنظمة على أعضاء المجلس في الدورة العادية الثانية لعام 2010؛ (4) مواصلة المناقشات حول التمويل بالسلف وآلية الشراء الآجل.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج

48- أشاد رئيس لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج بالمراجعات الخارجية المنقضية ولايته، وهو المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة، الذي قدّم للمجلس الكثير من الضمانات من خلال عمله. وقال رئيس لجنة مراجعة الحسابات إن اللجنة شاركت في اختيار المراجع الخارجي الجديد وإنه يرى أن المجلس قد حالفه الصواب في تعيين المراقب المالي والمراجع العام للهند.

49- وفيما يتعلق بالإدارة والتقارير المالية، أوضح رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن اللجنة على قناعة من أن إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام ونجز 2 قد حقق فوائد أسهمت في زيادة شفافية الحوكمة وتحسين المساءلة. وقال إن لجنة مراجعة الحسابات تؤيد توصية المكتب الوطني لمراجعة الحسابات بشأن إجراء تقييم داخلي لنظام ونجز 2 وتشعر بالارتياح إزاء استعداد الإدارة لتنفيذها؛ ولكن ما يدعو إلى القلق هو طريقة تحديد قيمة الأرصدة الغذائية من خلال نظام ونجز 2. وأعرب عن ترحيب اللجنة بإنشاء دائرة إدارة الموارد والمساءلة.

50- وأوضح رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن اللجنة مهتمة على وجه الخصوص بإدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الداخلية ومنع التدليس، وأشار إلى أن إدارة مخاطر مراجعة الحسابات ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من ثقافة البرنامج وينبغي تعميمها على كافة المستويات في البرنامج؛ وسوف تعرض اللجنة مسائل إدارة المخاطر

المؤسسية على المجلس وهيئة المكتب. ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات ارتفاع معدل دوران الموظفين في مكتب المراجعة الداخلية، وأوصت بأن تعير الإدارة كل اهتمامها لتوصيات مكتب المراجعة الداخلية، وأعربت عن ترحيبها بالخطوات المتخذة نحو إسناد دور رقابي لرئيس الشؤون المالية. وأيدت اللجنة توصية المكتب الوطني لمراجعة الحسابات التي يدعو فيها مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة إلى إعداد كشف سنوي عن الرقابة الداخلية توقعه المديرية التنفيذية ويُعرض على المجلس.

51- وأشار رئيس لجنة مراجعة الحسابات إلى أن اللجنة تعمل على توضيح التوقعات المنتظرة من علاقتها الجديدة نسبياً مع المجلس وهيئة المكتب والآليات التي تستخدمها في ذلك. وقال إن اللجنة تجتمع بانتظام مع هيئة المكتب ويمكن دعوتها إلى إسداء المشورة بشأن مسائل مراجعة الحسابات. واختتم رئيس اللجنة مداخلته بتوجيه شكره العميق إلى المديرين العاملين في البرنامج على تفاعلاتهم الإيجابية مع لجنة مراجعة الحسابات.

52- ورحّب المجلس بالتقرير وأعرب عن تأييده للتوصية المتعلقة بإنشاء إدارة المخاطر المؤسسية كجزء من ثقافة المنظمة وتنفيذ إجراءات إدارة المخاطر الداخلية على كافة المستويات. ولاحظ أعضاء المجلس أن التنفيذ السليم لإجراءات إدارة المخاطر كان يمكن أن يقلل إلى أدنى حد من الأضرار التي لحقت بسمعة البرنامج بسبب ادّعاء تحويل مسار الأغذية في الصومال، وأشار إلى أن ذلك الإضرار بسمعته يمكن أن يمس الجهات المانحة على وجه الخصوص. وأيد المجلس التوصية الداعية إلى وضع سياسة لمكافحة التدليس في البرنامج ومساندتها بنظام للجزاءات، والتميز بين مسؤوليات مكتب الأخلاقيات ومكتب المفتش العام وخدمات الرقابة. كما أوصى أعضاء المجلس بأن تنظم لجنة مراجعة الحسابات زيارات ميدانية لمراقبة عمليات البرنامج بصورة مباشرة.

53- ورحّب المجلس بعقد اجتماعات أكثر انتظاماً مع لجنة مراجعة الحسابات، واقترح تمثيل اللجنة في اجتماعات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأيد المجلس التوصية الداعية إلى أن يعيد البرنامج نظره في مدونة الأخلاقيات للتأكد من أنها تقي بالاحتياجات. ورحّب أعضاء المجلس بإخضاع مسائل الإدارة والمسائل الأخرى لمراقبة من لجنة مراجعة الحسابات، وعرضوا تبادل الخبرات معها لتحسين دورها في مسائل من قبيل تقديم التوجيه بشأن التعامل مع ادّعاءات سوء السلوك.

54- ووجّه رئيس لجنة مراجعة الحسابات شكره إلى أعضاء المجلس على ملاحظاتهم، وقال إنه يوافق على أن اللجنة لم تقم بإعداد تقييم ذاتي حسب ما كان مقرراً، ولكنها ستجري تقييماً ذاتياً في إطار اختصاصاتها الجديدة. وفيما يتعلق بتفاعل اللجنة مع لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة، تؤكد اختصاصات اللجنة أن وظيفتها منفصلة تماماً؛ وقال رئيس لجنة مراجعة الحسابات إن المجلس يمكنه تقديم بعض التوجيه في هذا الصدد. ولم تتناول لجنة مراجعة الحسابات قضية الصومال إلا في اجتماعها الأخير، ووافقت على أنه كان يمكن التقليل إلى أدنى حد من الإضرار بسمعة البرنامج من خلال الإدارة الفعّالة للمخاطر.

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

55- أقرّ المجلس القرار الوارد في التقرير المرحلي دون مناقشة.

تقرير المفتش العام

56- قدّم المفتش العام ومدير مكتب خدمات الرقابة عرضاً عاماً لأنشطة المراجعة والتحقق والتفتيش التي أجزاها المكتب في عام 2009. وأشار المفتش العام إلى حدوث انخفاض كبير في عدد ملاحظات المراجعة التي تنطوي على

مخاطر كبيرة، وتحسُن تنفيذ توصيات المراجعة؛ وتحسّنت على وجه الخصوص الإدارة المالية من خلال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذ نظام ونجز 2. وشملت جوانب الضعف عدم وجود نظام لمعلومات إدارة الأداء، وعدم كفاية قدرة الشركاء المنفذين، والحاجة إلى تحسين عمليات إدارة السلع. وبالنظر إلى أن بعض الشكاوى المتعلقة بتحويل مسار الأغذية تشير إلى حوادث طفيفة فقد أوصى المفتش العام بأن يضع البرنامج معياراً داخلياً للتسامح يتم بمقتضاه الاعتراف ببيع بعض الغذاء من جانب المستفيدين. وأدى عدم كفاية الموظفين إلى تقييد عمل مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة في عام 2009 ولم يسمح للمفتش العام بنقل "ضمانات إيجابية" بشأن استعراض جميع المجالات المرتفعة المخاطر. وأوصى المفتش العام بأن يعيد المجلس النظر في قراره بشأن إحالة التقرير إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية.

-57 وطلب المجلس تكوين صورة أوضح عن أسباب ارتفاع معدل دوران الموظفين في مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة وتأكيد التحقيق الفعّال في ادّعاءات سوء السلوك ومعاينة المتورّطين؛ وطلب المجلس من المفتش العام تقديم مزيد من التفاصيل عن أنواع الإجراءات التأديبية المتخذة. وشجّعت استنتاجات تقرير المفتش العام البرنامج على وضع نظام دقيق لمعلومات إدارة الأداء؛ وكفالة تزويد مكتب المفتش العام بكل ما يلزم من الموظفين المتخصصين في المراجعة وذلك في جانب منه عن طريق استبعاد موظفي مكتب المفتش العام من تنقلات الموظفين في البرنامج؛ ودعم سياسة قوية للإبلاغ عن المخالفات. ولاحظ المجلس أن تقرير المفتش العام ينبغي أن يُعرض عليه باعتباره الجهاز الرئاسي المسؤول في نهاية المطاف عن هذه المسألة، ولذلك لم يعد من الضروري إحالة التقرير إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة. كما أعرب المجلس عن تأييده لإنشاء خط إبلاغ مباشر بين المفتش العام والمجلس حسب ما أوصت به وحدة التفتيش المشتركة.

-58 وأكد المفتش العام أن أي موظف معيّن من الخارج في مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة لن يعاد تعيينه في غضون فترة زمنية معقولة وأن ذلك لن يحدث على أية حال إلا إذا كان ملاك الموظفين كاملاً؛ وأوضح أن ارتفاع معدل دوران الموظفين يرجع في جانب منه إلى فرص العمل التي تدرّ دخلاً أكبر خارج البرنامج. ويلزم من جميع الموظفين أن تكون لديهم المؤهلات ذات الصلة أو أن يحصلوا عليها في غضون السنة الأولى من الانضمام إلى المكتب من الشعب الأخرى في البرنامج. وأضاف المفتش العام أن تدريب الموظفين واستخدام الوسائل غير الرسمية لحسم المنازعات قد ساعد على الحد من شكاوى التحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة. وتتراوح الإجراءات التأديبية المفروضة على موظفي البرنامج من خطابات التوبيخ إلى الفصل من العمل، واتباع سياسة عدم التسامح مطلقاً في أنشطة التدليس.

-59 وأقرت الأمانة بضعف نظم إدارة الأداء والمخاطر في البرنامج، مشيرة إلى استخدام إطار النتائج الاستراتيجية لهذه الغاية؛ وأن تقرير الأداء السنوي يتضمّن المزيد من التفاصيل. وعلى الرغم من أن البرنامج لا يمكنه في بعض الأحيان اختيار شركائه المنفذين فقد ركزت جهود رصد أداء الشركاء على أنشطة تنمية القدرات.

التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال

-60 عرض نائب المدير التنفيذية المسؤول عن إدارة العمليات ومدير الإدارة العامة الوثائق الثلاث التي أسفر عنها التحقيق، وهي: (1) استنتاجات اجتماعات هيئة المكتب المنعقدة في 12 و 17 مارس/آذار بشأن الصومال في أعقاب صدور تقرير فريق الرصد المعني بالصومال، وأقرت التوصيات المنبثقة عنها عن طريق المراسلة؛ (2) والضميمة

الأولى بشأن استجابة المراجع الخارجي المنقضية ولايته لطلب هيئة المكتب باستعراض إجراءات البرنامج في التعاقد على الأغذية وتسليمها وتوزيعها في الصومال، وتتضمن مشورة المراجع الخارجي ومشروع اختصاصات المراجع الخارجي الجديد الذي سيتولى إجراء الاستعراض إذا قرّر المجلس ذلك؛ (3) والضميمة الثانية التي تتناول إجراءات الإدارة في الصومال استجابة لما تلقته من تقارير وتوصيات.

61- ووضعت الأمانة خطة عمل وأنشأت فريقاً توجيهاً معنياً بالصومال برئاسة المديرية التنفيذية التي عينت الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة وأحد كبار مديري البرنامج السابقين مبعوثاً خاصاً لها في الصومال. وعُقد اجتماع للخبراء في 18 مايو/أيار لإسداء المشورة بشأن إدارة سلسلة الإمدادات في الظروف المحفوفة بالمخاطر. كما طلبت المديرية التنفيذية من المفتش العام استعراض الادعاءات المقدمة من فريق الرصد في الصومال. وعُرضت على هيئة المكتب في 4 يونيو/حزيران نُسُخ من ردّ المديرية التنفيذية على رئيس لجنة الجزاءات وردّها على تقرير فريق الرصد في الصومال. وكرر نائب المديرية التنفيذية تأكيد التزام الأمانة بكفالة نزاهة عمليات البرنامج واستئناف عمله في الصومال بأسرع ما يمكن، وضمان تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الموظفين في أي تحويل لمسار الموارد.

62- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من تداعيات الادعاءات التي تمس سمعة البرنامج. ولاحظ الكثير من الأعضاء أن البرنامج لم تصله الأدلة التي يفترض أنها تؤيد مزاعم فريق الرصد المعني بالصومال، وأكدوا قيمة عمل البرنامج في ذلك البلد الذي تمزقه الاضطرابات. وأضاف الأعضاء أن 3.2 مليون نسمة يحتاجون المساعدة بسبب قلة الأمطار، وتفشي الأمراض، واندلاع النزاعات، والتشريد. واقترح بعض الأعضاء وضع إجراء يكفل بقاء المجلس على علم بالتطورات في الحالات المماثلة. وطلب الأعضاء من الأمانة تحديد إطار زمني للتعامل مع القضايا التي أثارها فريق الرصد المعني بالصومال والمفتش العام، والخطوات المتخذة لإعداد المراجع الخارجي الجديد لإجراء استعراضه لإجراءات توزيع الأغذية في الصومال. ووافق الأعضاء على قرار المديرية التنفيذية بتعيين موظف سابق في البرنامج للإبلاغ عن سبل التحسين.

63- وأكدت المديرية التنفيذية أن الأمانة أبلغت المجلس بكل التطورات حال وقوعها. وقالت إن الصومال بلد شديد الخطورة ويتعذر فيه تنفيذ بعض إجراءات الرقابة المعتادة في البرنامج؛ ولذلك تبحث الأمانة سبل الرصد من بُعد. وأشارت إلى أن هيئة المكتب اقترحت خطة عمل المراجع الخارجي وأن المجلس صوت بالموافقة عليها. ولم تتلق الأمانة أي أدلة تثبت الادعاءات، ولذلك يتعذر التعامل معها؛ ولا تقع على الموظفين أو الشركاء بالضرورة المسؤولية عن تحويل مسار الأغذية حيث يقوم المستفيديون في كثير من الأحيان ببيع جزء من حصصهم الغذائية للحصول على الأموال النقدية اللازمة لشراء احتياجات أساسية أخرى.

تقارير التقييم

تقرير التقييم السنوي 2009

64- عرضت مديرة مكتب التقييم التقرير على المجلس للنظر فيه، وذكّرت المجلس بأن التقرير يوجز استنتاجات ثلاثة تقييمات استراتيجية وتقييمين لحافظتين قطريتين وتقييمات لأربع عشرة عملية. وذكرت أن هذه التقييمات خلصت إلى أن برامج البرنامج متواءمة عموماً بشكل جيد مع استراتيجيات وسياسات الحكومات والشركاء الآخرين

وأنها موجهة توجيهاً جيداً، وبخاصة في الحالات التي أجريت فيها التقديرات وعمليات الرصد بانتظام. واستدركت مديرة مكتب التقييم قائلة إن التوجيه الاستراتيجي للبرامج كان محفوظاً بتحديات أكبر نظراً لتنوع الأنشطة وعدم التكامل على المستوى القطري؛ وقالت إن ذلك يمكن تحسينه من خلال وضع استراتيجيات قطرية. وأوضحت أن البرنامج يمكنه توسيع أنشطته بسرعة عند الاقتضاء، ولكنه أقل فعالية في تقليص أو إعادة توجيه أنشطته استجابة للسياقات المتغيرة. وقالت إن التوزيعات الغذائية العامة والتغذية المدرسية المقدمة من البرنامج حققت مستوى طيباً من الأداء، وإن كان من الصعب أن يعود الفضل في الحصائل التغذوية إلى برامج البرنامج. وواجهت أنشطة الغذاء مقابل العمل/الأصول تحديات نجمت أساساً عن نقص التمويل، وإن كانت ترجع أيضاً إلى أن المكاتب القطرية لم يكن لديها استراتيجيات لاستعادة سبل كسب العيش؛ ويلزم الاهتمام بتعداد المستفيدين ورصدهم. والبرنامج عموماً شريك جيد، وإن كان من الممكن تحسين تأزره مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على مستوى المجتمعات المحلية.

65- وقدمت الأمانة رد الإدارة على التوصيات الأربع الواردة في تقرير التقييم، مشيرة إلى أن العمل ما زال جارياً في معالجة نموذج التمويل من خلال استعراض الإطار المالي، وزيادة التضافر من خلال وضع استراتيجيات قطرية، والقدرة على التكيف من خلال استعراض تعاريف فئات البرامج، وتحسين الرصد من خلال تقرير الأداء السنوي.

66- ورحب المجلس بالتقرير الذي يقدم لمحة مفيدة عن الكثير من التقييمات التي أجريت خلال السنة السابقة وهي تزيد عن تقييمات السنة التي قبلها بمقدار ثلاثة أضعاف، تماشياً مع الثقافة السائدة في البرنامج بشأن المساءلة والتعلم من التجربة. وأكد الأعضاء الحاجة إلى مواصلة عمل البرنامج مع السياسات والأولويات الحكومية، وبخاصة في حالات الطوارئ، ولكن بعض الأعضاء أشاروا إلى الحاجة في بعض الأحيان إلى مزيد من الانفصال عن الحكومات لضمان الحياد الإنساني في أنشطة الإنعاش والتنمية. وشجّع الكثير من الأعضاء الأمانة على التركيز على بناء قدرات البلدان كجزء من جهودها لتحسين الاستجابة للاحتياجات المتغيرة وتعزيز استدامة برامج البرنامج. وأوضح الأعضاء أن القدرة على التكيف تعتمد على وجود نظم معلومات جيدة لمواكبة الظروف المتغيرة. وينبغي للأمانة تسريع وضع الاستراتيجيات القطرية للمساعدة على ترشيح العمليات المعقدة وتحسين التضافر بينها. وأشار الأعضاء أيضاً إلى الحاجة إلى تحديد أهداف وغايات واضحة لزيادة حدة التركيز على ما تسعى البرامج إلى تحقيقه.

67- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء نقص المعلومات اللازمة للإبلاغ عن الحصائل، وحثوا الأمانة على تحسين نظم الرصد، بما في ذلك عن طريق زيادة دور البرنامج في تحديد المؤشرات وإجراء مشاورات مع خبراء الرصد والتقييم الخارجيين. وأشار الأعضاء إلى أن تعزيز رصد الأثر يساعد على التأكد من أن أنشطة البرنامج تحقق أهدافها لمكافحة الجوع ودعم الضعفاء.

68- واعترف الأعضاء بتحديات نموذج التمويل الحالي والميزانيات المحدودة المخصصة لإجراء التقييمات، لا سيما في المكاتب القطرية؛ وأشاروا إلى أن الاستثمار في بناء القدرة الوطنية على جمع البيانات يقلل من الضغوط الواقعة على ميزانيات البرنامج. ويمكن للبرنامج بشكل أعم أن يلتزم مزيداً من التمويل من الجهات المانحة الناشئة ومن الحكومات المستفيدة لتضييق الثغرة بين برنامج العمل والأموال المتاحة.

69- وأكد المجلس مجدداً فائدة المشاورات غير الرسمية بشأن تقارير التقييم قبل عرضها على دورات المجلس. واقترح المجلس على مكتب التقييم إجراء تقييم لبرنامج التغذية المدرسية في الرأس الأخضر خلال النصف الثاني من

عام 2012 لتقييم استدامته بعد تسليمه إلى الحكومة؛ وإجراء تقييم لمعايير تعداد المستفيدين؛ وإجراء مزيد من التقييمات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

70- وأحاطت مديرة مكتب التقييم بتعليقات المجلس وأوضحت أن المكتب يستكشف سبل زيادة موارد التقييمات، وبخاصة التقييمات اللامركزية. وقالت إن الأمانة تسعى إلى زيادة الاستفادة من التقييمات بوصفها أداة للتعلم وذلك من خلال وسائل، منها عقد ندوات تدارسية للموظفين حول التقييمات الرئيسية.

71- وأشارت الأمانة إلى أن نموذج إدارة تخطيط الأداء بدأ مرحلته التجريبية في نيبال وسيجري توسيعه بالكامل في عام 2012. ويشكل ذلك جزءاً من نظام ونجز 2، وهو يجمع بين جميع نُظم الرصد القطرية والإقليمية في نظام واحد. ومن المتوقع أن يساعد ذلك على تحسين تعداد المستفيدين عن طريق السماح بالإبلاغ عن مختلف الجوانب، من قبيل عدد الحصص الغذائية الموزعة. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم بشأن التقييمات المشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأجرى البرنامج بالفعل تقديرات مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات. وعُرضت على المجلس وثيقة إعلامية تتضمن معلومات عن التقدم الذي حققته الأمانة في الاستجابة لتوصيات التقييم، ويشمل إطار الإدارة الجديد مرحلة للتعلم والتكيف.

الحافظة الإقليمية لآسيا

تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لتييمور ليشتي 103881

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المجلس التنفيذي - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 200114

72- بدأ المدير الإقليمي عرضه مشيراً إلى دور البرنامج في منتدى الاستثمار في الأمن الغذائي الذي عُقد مؤخراً في بنغلاديش التي ينفذ فيها البرنامج أكبر خطته للمساعدة النقدية، وقال إن ذلك يساعد على إيجاد فرص عمل للآلاف من الأشخاص، ودعم حماية الأراضي الزراعية من أضرار الفيضان، وتمكين النساء المزارعات من شراء الأصول الإنتاجية بدون اللجوء إلى القروض. وتوزع مساحيق المغذيات الدقيقة لتحسين التغذية بين الأطفال الصغار، ولكن 60 مليون نسمة ما زالوا يعانون نقص التغذية. وقال المدير الإقليمي إن البرنامج يعمل على وضع نهج للأمن التغذوي وإنشاء شبكات للأمان. وفي أفغانستان التي ظلت العمليات مستمرة فيها على الرغم من القيود الأمنية واللوجستية، يعمل البرنامج على إدارة مخاطر سلسلة الإمدادات وإيجاد طرائق فعالة للرصد والمراقبة في المناطق المحظورة، بما في ذلك من خلال استخدام الشركات المحلية التي لديها موظفون مدربون على معايير المساعدة المعمول بها في برامج البرنامج. وأشار المدير الإقليمي إلى أن قوافل الحراسة المسلحة ضرورية لحماية الموظفين في الكثير من مناطق العمليات. وتمثل عمليات إعادة الإعمار وشبكات الأمان الأولية في باكستان حيث ينتشر النزاع المسلح وما يترتب عليه من تشريد في المناطق الشمالية حيث تقوم المنظمات غير الحكومية المحلية بوظيفة فرق مساعدة البرامج. وحث المدير الإقليمي المانحين على دعم العمليات التي تساهم بدور كبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في منطقة تنتشر فيها التفجيرات الانتحارية وعمليات الاختطاف. وقال إن البرنامج حسن جهازه الأمني وعمليات إدارته للمخاطر ولكنها مشروعات مكلفة.

73- ووجه أعضاء المجلس الشكر إلى المدير الإقليمي على ذلك العرض، مشيرين إلى الحاجة إلى دعم العمليات التي تنصدي لحالات الطوارئ "الصامتة"، من قبيل جوع الأطفال، والمساعدة على منع حدوث مشاكل في المستقبل. وفيما يتعلق بعملية تيمور ليشتي، شدد أعضاء المجلس على الحاجة الماسة إلى مزيد من الموارد لمواصلة العمليات التي تدعم النهوض من النزاع، وحذروا من أن إتباع أي نهج تعميمي أكثر من اللازم يمكن أن يفضي إلى عدم التركيز على الفئات المحتاجة؛ وقالو إن التعديل المقترح في فئات البرامج سيساعد على حسم ذلك التحدي. وترتفع تكاليف البرامج بسبب الحاجة الكبيرة إلى الموظفين الفنيين الدوليين لتنفيذ المهام التي تتجاوز القدرات المحلية. وأوصى أعضاء المجلس بالتعاون بين بلدان الجنوب لتلبية احتياجات تنمية القدرات والاحتياجات الأخرى.

74- ولاحظ المجلس أن العملية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتمد على ضمانات من الحكومة بكفالة سلامة وأمن موظفي الوكالات الإنسانية الأجانب والمحليين وتمكين البرنامج من الوصول دون عوائق إلى جميع مراحل سلسلة الإمدادات؛ وأن الرصد الدقيق مطلوب ويحتاج أيضاً إلى دعم من الحكومة. وأعرب المجلس عن موافقته على توجيه عملية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى النساء الحوامل والمرضعات والأطفال الصغار، وحث الجهات المانحة على تقديم التمويل المطلوب. وطلب بعض الأعضاء إيضاحاً لأثر الإصلاح الأخير للعملة والتوترات السياسية في شبه الجزيرة.

75- وأعربت الأمانة عن شكرها لأعضاء المجلس على ملاحظاتهم، مشيرة إلى أن المكتب القطري للبرنامج في تيمور ليشتي يركز بالفعل على التغذية وتنمية القدرات، وأنه يعمل مع الحكومة لمواصلة برامج التغذية المدرسية. وبالإشارة إلى عملية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أوضحت الأمانة أن العملية كانت مضطرة إلى تلبية الاحتياجات بموارد محدودة وتتعرض بعض مكوناتها لخطر الإقفال في أواخر عام 2010 ما لم يقدم إليها مزيد من الدعم. وأكدت الأمانة للمجلس فعالية الرصد هناك ودعم الحكومة له. وأوضحت أن إصلاحات العملة كانت لها تأثيرات طفيفة على الأمن الغذائي ولكن الحالة عادت في معظمها إلى طبيعتها. وقالت إن نقص الأغذية يبعث على القلق، ولكن الحكومة تولي أولوية اهتمامها للتحسينات الزراعية في السنوات المقبلة ودعم الإنتاج المحلي للأغذية المقواة. ويعمل البرنامج مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع إطار استراتيجي للمساعدة للفترة 2011-2015.

76- ووجه الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شكره للبرنامج على عمله في البلد، مشيراً على وجه الخصوص إلى التعاون المتناغم بين البرنامج والحكومة.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا

تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لمصر 104500 (2007-2011)

المشروعات الإنمائية المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - طاجيكستان 200120

المشروعات الإنمائية المقدّمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها- أرمينيا 200128

77- أوجز المدير الإقليمي عمل البرنامج في الإقليم وما يواجهه فيه من تحديات جارية، بما في ذلك تغيّر المناخ وآثار الأزمة المالية. وقال إن الحكومات الوطنية تدعم على وجه الخصوص عمل البرنامج، بما في ذلك من خلال المساهمة كجهات مانحة ناشئة في برامج البرنامج وشبكات الأمان في بلدانها وفي البلدان الأخرى؛ ويضطلع البرنامج بدور تقني متزايد. وحذر المدير الإقليمي من أن العراق وقيرغيزستان والأرض الفلسطينية المحتلة واليمن، من بين مناطق أخرى، ما زالت مثار قلق خطير. وقال إن اليمن يعاني مشاكل أمنية، وانعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر على ثلث السكان، وتدفق 1.5 مليون لاجئ من القرن الإفريقي؛ وسوف تعرض قريبا العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش على أعضاء المجلس للموافقة عليها بالمراسلة. ومن بين السكان الذين يعتمدون على البرنامج لتلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية 410 000 لاجئ و349 000 مشرداً داخلياً في جميع أنحاء الإقليم.

78- وساعدت برامج القسائم المبنكرة في أماكن أخرى من الشرق الأوسط 156 000 مستفيد في ستة بلدان. وفي أعقاب نجاح تجربة القسائم الإلكترونية في الجمهورية العربية السورية، بدأ العمل بها في أماكن أخرى، بما في ذلك الضفة الغربية، حيث من المقرر التوسع في برنامج القسائم ليشمل 61 500 مستفيد بحلول نهاية عام 2010. ويتبين من التقديرات التي أجريت في الأرض الفلسطينية المحتلة أن القسائم ساعدت على تحسين النظام الغذائي لما نسبته 90 في المائة من المستفيدين، كما تبين أن المستفيدين يستهلكون 98 في المائة من الحصص الغذائية مقارنة بما نسبته 78 في المائة من حصص التوزيعات الغذائية. ودعمت برامج القسائم الاقتصادات المحلية وزادت من احترام الذات والخيارات الغذائية للمستفيدين. وحقق البرنامج نجاحاً كبيراً آخر في برنامج تقوية الأغذية الذي تقوده الحكومة في مصر لتزويد أكثر من 40 مليون نسمة بالدقيق المقوى. واختتم المدير الإقليمي عرضه بتوجيه نداء للجهات المانحة لدعم أنشطة البرنامج في الإقليم من أجل التصدي للعجز الحالي وانقطاع الإمدادات.

79- وأوجزت مديرة مكتب التقييم بعد ذلك الاستنتاجات التي خلص إليها تقييم البرنامج القطري لمصر الذي يضم مجموعة مثيرة للاهتمام من المكونات واستراتيجية لنقل المسؤولية. وكشف التقييم عن اتساق أنشطة البرنامج مع الاحتياجات القطرية، ولكن بدرجات متفاوتة من الكفاءة، لا سيما في تنمية القدرات. وواجهت أنشطة الغذاء من أجل التعليم والغذاء من أجل الأصول قصوراً في التمويل. وحققت مراقبة جودة البرامج نتائج طيبة. وقللت أنشطة الغذاء مقابل التعليم من التفاوت بين الجنسين في المدارس، وساهمت أنشطة الغذاء من أجل الأصول في برامج التنمية الحكومية، وانخفضت معدلات انعدام الأمن الغذائي ونقص المغذيات الدقيقة. وقالت مديرة مكتب التقييم إن هناك فرصاً طيبة لاستدامة البرامج بعد انتقال المسؤولية عنها إلى الحكومة.

80- وأثنى المجلس على الأمانة لعملها في الإقليم. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء اليمن، وأشاروا إلى أن مشروعات البرنامج هناك ليست كبيرة بما يكفي لتلبية الاحتياجات. ويعني عدم الاستقرار في العراق أنه ينبغي

للبرنامج مواصلة دعمه هناك وكذلك في الأردن والجمهورية العربية السورية حيث يوجد الكثير من اللاجئين العراقيين. وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة للاجئين والأشخاص العابرين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، ينبغي للأمانة تعزيز التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والوكالات المماثلة.

81- وأشار الكثير من الأعضاء إلى أن البرنامج القطري لمصر يمكن أن يشكل نموذجاً تحتذي به البلدان الأخرى في الإقليم. وأثنى الأعضاء على مساهمات والتزام الحكومة المصرية والقطاع الخاص، واقترحوا على الأمانة استكشاف فرص توسيع دور القطاع الخاص في البلدان الأخرى. وقال الأعضاء إنهم يعتقدون بأن زيادة جهود البرنامج في تنمية القدرات ستخفف الكثير من جوانب الضعف الملحوظة في التقييم، وشجعوا الأمانة على وضع مؤشر نوعي لقياس فعالية تنمية القدرات. وتساءل بعض الأعضاء عن استدامة أنشطة الغذاء مقابل الأصول واقترحوا زيادة شراكات البرنامج مع الخبراء في مجال توليد الأصول. وأكد الكثير من الأعضاء الحاجة إلى مواصلة الأنشطة في مصر إلى ما بعد عام 2011.

82- واستجابة للنقاط التي أثارها أعضاء المجلس، أوضحت مديرة مكتب التقييم أن الحكومة المصرية هي صاحبة القرار في إدراج نسب أكبر من السكان في شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الدعم. وأشار مدير المكتب القطري في مصر إلى أن أنشطة الغذاء مقابل الأصول تدعم برنامجاً حكومياً لتوفير الأراضي والمياه في إحدى المناطق النائية التي يمكن للمعدمين والعاطلين عن العمل الاستقرار فيها مع أسرهم. ولا يسهم برنامج الأغذية العالمي في هذا البرنامج سوى بنسبة 10 في المائة تشمل إنشاء المنازل والطرق والمدارس والمراكز الصحية والهيكل الأساسية الأخرى؛ وانتقلت الأسر بالفعل إلى تلك المنطقة وبدأت نزاول الزراعة التعاقدية. وأكد مدير المكتب القطري أن البرنامج يقوم بدور تقني في مصر من خلال توفير المعلومات والخبرة الفنية التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ برامجها، بما في ذلك برامج تقوية الأغذية.

83- وقدم المدير الإقليمي المشروعين الإنمائيين الخاصين بطاجيكستان وأرمينيا، مؤكداً الدعم الحكومي القوي لهذين المشروعين واتساقهما مع السياسات والأولويات الحكومية. وقال المدير الإقليمي إن الناتج المحلي الإجمالي في كلا البلدين يعتمد بشدة على تحويلات المغتربين التي انخفضت انخفاضاً كبيراً منذ الأزمة الاقتصادية العالمية. وسوف يوفر برنامج التغذية المدرسية الذي ينفذه البرنامج الدعم في الوقت الذي تنتعش فيه الاقتصادات الوطنية بالقدر الذي يكفي للسماح بنقل المسؤولية إلى الحكومتين. وشملت المشروعات عنصراً كبيراً لتنمية القدرات من أجل تيسير ذلك. وقال إن الحكومة ورابطات الآباء والمعلمين في المدارس المزودة ببرامج للتغذية في كلا البلدين ستسهم في تقديم الأموال والموارد العينية.

84- ورحب المجلس بالمشروعين، وأعرب عن تقديره لالتزام الحكومتين بالتغذية المدرسية، واعترف بالحاجة إلى دعم البرنامج في هذه المرحلة. ويستفيد المشروعان من النجاحات السابقة التي حققتها برامج البرنامج والتعاون مع حكومتي أرمينيا وطاجيكستان. كما أشار الأعضاء إلى الدعم المالي القوي من إحدى الحكومات في الإقليم، وأيدوا التحول المقترح نحو الأغذية المنتجة محلياً في السنة الثالثة من مشروع أرمينيا. وحث الأعضاء الأمانة على توضيح استراتيجيات تسليم المسؤولية في هذين المشروعين، كما شجعوا الأمانة على تلافي المخاطر، من قبيل الفساد والتدليس. وأشار الأعضاء إلى أن فعالية التغذية المدرسية تتوقف على التزام الحكومة بكفالة جودة التعليم. وعرض اقتراح باستخدام أنشطة الغذاء مقابل الأصول لتحسين البنية الأساسية المدرسية.

85- واستجابة لتعليقات أعضاء المجلس وشواغلهم، لاحظ مدير المكتب القطري في طاجيكستان أن من بين شركاء البرنامج في البلد وكالات تتمتع بخبرة في مجال التعليم بالإضافة إلى الحكومات الإقليمية ورابطات الآباء والمعلمين.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لغانا 104180 (2006-2010)

المشروعات الإنمائية المقدّمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - بنن 200045

الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية المقدّمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - المشروع الإنمائي لجمهورية أفريقيا الوسطى 103610

الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية المقدّمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - البرنامج القطري لسيراليون 105840

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدّمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها - سيراليون 200062

86- أوضح المدير الإقليمي أن منطقة الساحل الشرقي في غرب أفريقيا تعيش أزمة غذائية كبيرة إلى جانب التحديات الممتدة الناجمة عن ارتفاع معدلات سوء التغذية والنزاعات والقتال السياسية. وقال المدير الإقليمي إن النيجر وتشاد هما من أكثر البلاد تضرراً، وتليهما الكاميرون ومالي. وتتوفر الأرصدة الغذائية في الإقليم، ويعمل البرنامج على زيادة مشترياته المحلية والإقليمية، ولكن قيود التمويل تحد من هذا النشاط. وأكد المدير الإقليمي أن نافذة فرص المشتريات الغذائية الإقليمية بدأت تضيق بالفعل وأن الدعم العاجل مطلوب لمواصلة عمليات البرنامج من أجل إنقاذ الأرواح والإنعاش والاستثمار في الاستقرار في المستقبل. ووجه المدير الإقليمي الشكر إلى الجهات المانحة على مساهماتها السخية، ولكنه أشار إلى أن الافتقار إلى التمويل يحول دون التنفيذ الكامل للعمليات وأن ذلك لا يقتصر فقط على الساحل الشرقي بل ويشمل جميع أنحاء الإقليم.

87- وأوضح المدير الإقليمي أن النيجر ليست سوى مثال واحد من بين أمثلة كثيرة في غرب أفريقيا يمكن أن تقع فيها حالات طوارئ كبيرة ما لم يتحقق الأمن الغذائي. واستطرد المدير الإقليمي مذكراً المجلس بأن البرنامج أطلق أيضاً عملية طوارئ كبيرة في النيجر في عام 2005. والبرنامج مستعد للمساهمة في التدخلات الطويلة الأجل بالتنسيق الكامل مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين ظروف الصحة والإصحاح وتعليم الصغار، وبخاصة الفتيات، ليس فقط في النيجر، بل وفي جميع أنحاء الإقليم.

88- ولفت المدير الإقليمي انتباه الأعضاء إلى جانب من التحديات التي تواجهها البلدان الأخرى في الإقليم حيث يعمل البرنامج على التخفيف من أثر الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

89- ويوجد في إقليم غرب أفريقيا عدد من المكاتب القطرية الصغيرة سواء من حيث عدد السكان أو حجم عمليات البرنامج. وهذه البلدان التي تدخل ضمن أفقر بلدان العالم تواجه تحديات هائلة في الأمن الغذائي والتغذية تفوق كثيراً قدرة الحكومات على التصدي لها. ويواجه البرنامج صعوبات كبيرة في تدبير الموارد لعملياته في تلك البلدان التي

تشمل بنن وغامبيا وغينيا بيساو وتوغو حيث يعيش الأفراد من السكان معاناة هائلة حتى عندما كانت أعداد المحتاجين منخفضة نسبياً. ويمكن أن يواجه المجتمع الدولي حالات طوارئ كبيرة بتكلفة ضخمة ما لم تبذل جهود لتحسين الأمن الغذائي في تلك البلدان.

90- ويمر عدد من بلدان الإقليم بحالة انتقالية من السلام إلى الاستقرار في أعقاب سنوات من الحرب أو القلاقل السياسية. وأشار المدير الإقليمي إلى أن مخاطر زعزعة الاستقرار ونزوح السكان معروفة في تلك البلدان التي تشمل كوت ديفوار وغينيا وسيراليون. وقال إن البرنامج ليست لديه الموارد اللازمة لمواصلة حضوره في تلك البلدان ناهيك عن تنفيذ عمليات أو الاستعداد لتلبية احتياجات الطوارئ المحتملة؛ ويمكن لنقص التمويل أن يجبر البرنامج على إقفال مكاتبه هناك. وأعرب المدير الإقليمي عن قناعته القوية بأن الاستثمار في أنشطة إحلال السلام في الوقت المناسب ستسهم بدور كبير في الحد من الحاجة المحتملة إلى عمليات لحفظ السلام في المستقبل.

91- وأشار المدير الإقليمي إلى الحاجة الماسة إلى الدعم المالي المستمر ليس فقط لعمليات الطوارئ، بل وكذلك لتدخلات ما بعد النزاع/الكوارث؛ وأضاف أن الأمن الغذائي يشكل حجر زاوية أساسياً للسلام والاستقرار المدني، وأعرب عن اقتناعه بأن التصميم والتنفيذ السليم لأنشطة إنمائية طويلة الأجل من أجل إعداد السكان للتعامل بشكل أفضل مع الكوارث وكفالة أمنهم الغذائي هو الطريقة الفعالة لمنع المعاناة البشرية في المستقبل وسيطلب تكلفة أقل من عمليات الطوارئ الواسعة النطاق.

92- وفي معرض تقديم تقرير التقييم المتعلق بالبرنامج القطري لغانا، شددت مديرة مكتب التقييم على أنه ملائم للاحتياجات المقدرة ولكنه طموح في الاستراتيجية المقترحة لنقل المسؤولية التي تتوقف على قدرة الحكومة على استيعاب العمليات. وتحققت معظم النواتج المقررة على الرغم من الاستجابة لحالة الطوارئ التي وقعت في أثناء تنفيذ البرنامج القطري. ومع ذلك فقد تعذر تحقيق بعض الحصائل. وأشارت مديرة مكتب التقييم إلى أن أنشطة الغذاء مقابل التعليم كشفت عن أداء طيب نسبياً، ولكن الشراء المحلي كان محدوداً بالنسبة للاحتياجات. ولم تطرأ تغييرات كبيرة على مستويات نقص التغذية على الرغم من التصدي لهذا الموضوع على امتداد عشر سنوات. وأشار التقييم إلى عدم وفاء بعض الشركاء بالتزاماتهم. كما عانت العملية من مشكلة التغطية الجغرافية للموارد المتاحة.

93- ووجه المجلس شكره إلى الأمانة على ما قدمته من عروض توضيحية، مشيراً إلى خطورة الحالة في منطقة الساحل، وحث البرنامج والجهات المانحة على إيجاد سبل لدعم العمليات في الإقليم؛ وأشار إلى أن التضامن الإقليمي يمكن أن يشكل عاملاً رئيسياً في منع وقوع الأزمات. واقترح المجلس أن تتضمن تقارير الأداء السنوي المقبلة جدولاً يبين مستويات تمويل العمليات لتسليط الضوء على حالات النقص في إقليم غرب أفريقيا. وطلب المجلس من المدير الإقليمي إعداد وثيقة عن احتياجات التمويل لتمكين المانحين من دعم مشتريات البرنامج الإقليمية بينما لا تزال ممكنة.

94- وفيما يتعلق بتقرير تقييم البرنامج القطري لغانا، حذر أعضاء المجلس من أن تدني مستوى الكفاءة التشغيلية يفرض على تقليص التمويل المقدم من الجهات المانحة. ومن الأساسي التأكيد من عمليات البرنامج متوافقة تماماً مع الاستراتيجيات الحكومية والحرص على توافقي أي تداخل؛ وينبغي أن يركز الاستهداف على الفئات الأشد ضعفاً، وينبغي تقديم الأغذية المحلية المقبولة حيثما أمكن. وحث أعضاء المجلس البرنامج على توسيع أنشطة من قبيل الشراء من أجل التقدم، وبخاصة في المناطق الشمالية من البلد حيث أدى سقوط الأمطار في موسم واحد إلى اقتصار

إنتاج المحاصيل على موسم واحد سنوياً؛ ومواصلة العمل في شراكة مع الوزارات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأكد أعضاء المجلس الحاجة إلى كفاءة تمكين الحكومة والسلطات المحلية لمواصلة التصدي للجوع وسوء التغذية بعد تسليم المسؤولية. وطلب بعض الأعضاء إيضاحات بشأن طريقة استخدام بيانات رسم خرائط الفقر في الاستهداف.

95- وفيما يتعلق بالمشروع الإنمائي لبنن، لاحظ أعضاء المجلس أنه يتماشى مع الاستراتيجيات الحكومية بشأن توفير التعليم الابتدائي للجميع وبناء القدرات، وأنه يلتزم بسياسات البرنامج بشأن مشاركة المرأة. وحث أعضاء المجلس البرنامج على إشراك الآباء في برامج التغذية المدرسية من أجل تحقيق الاستدامة، وطلب بعض الأعضاء توضيحاً لكيفية جمع مساهمات الآباء ورصدها. وأشار الأعضاء إلى أن دعم المانحين لزيادة إنتاج الذرة يمكن استخدامه لدعم طرائق البرنامج في الشراء المحلي. وأكد أعضاء المجلس الحاجة إلى مواصلة التنسيق مع البرامج الحكومية والتأكد من أن القدرات الحكومية والمحلية كافية لتحقيق الملكية الوطنية لتدخلات البرنامج في نهاية المطاف. كما لاحظ أعضاء المجلس الحاجة إلى التمويل للحفاظ على استمرار العمليات الجارية.

96- وفيما يتعلق بالزيادة في ميزانية المشروع الإنمائي لجمهورية أفريقيا الوسطى، شدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى تيسير ملكية الحكومة للبرامج التغذوية وبرامج التغذية المدرسية من خلال تنمية القدرات؛ وضرورة تبادل الدروس المستفادة مع البلدان الأخرى في الإقليم. وأوصى بعض الأعضاء بأن يعمل البرنامج على تحسين توزيع الأغذية والوصول إلى التعليم، وأشاروا إلى أن ارتفاع أسعار الأغذية ما زال يشكل عائقاً. ولوحظت الحاجة إلى مزيد من التمويل لمواصلة العمليات. ودعا الأعضاء البرنامج والجهات المانحة إلى بذل كل ما في وسعهم لإيجاد الموارد المطلوبة.

97- وانتقل المجلس بعد ذلك إلى عمليتي سيراليون، وأعرب عن قلقه إزاء حجم الزيادة المطلوبة في ميزانية المشروع الإنمائي 105840، لا سيما أن بعض توصيات استعراض منتصف المدة لعام 2009 لم تنفذ حتى الآن. وحث أعضاء المجلس البرنامج على تكوين مزيد من الشراكات مع جهات مانحة أخرى للتصدي لقضايا من قبيل الصحة، وأوصوا بزيادة الاهتمام بطرائق زيادة الوصول إلى الغذاء وتحسين استراتيجية تسليم المسؤولية. وحث المجلس من ازدواجية الجهود عند كفاءة التكامل مع الاستراتيجيات الحكومية؛ وطلب من الأمانة توضيح إجراءاتها لمعالجة النسبة بين الجنسين في المدارس. ووافق أعضاء المجلس على طرائق المساعدة في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش واتساقها مع الأولويات الحكومية وأولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أوضاع ما بعد النزاع المحفوفة بالاضطرابات، ولاحظ أن المجال مفتوح أمام إقامة مزيد من الشراكات التي تعزز على سبيل المثال الإنتاج الزراعي المرتبط بالتغذية المدرسية والغذاء مقابل العمل وبرمجة فيروس نقص المناعة البشرية. ويمكن تحسين الاستهداف لكفاءة إعطاء الأولوية للمجتمعات الأشد ضعفاً. وأوضح الأعضاء أنهم يدركون أن العنف الجنسي والعنف بسبب نوع الجنس مشكلة مستشرية، ولذلك فإن البرامج التي تساعد على تعزيز الاستقرار، من قبيل التغذية المدرسية والشراء من أجل التقدم، سيجري تجهيزها وتسليمها كجزء من نهج الإنعاش والتنمية.

98- ورداً على ذلك، تعهد المدير الإقليمي بتقديم وثيقة عن التمويل المطلوب بحلول نهاية اليوم. وأوضح أن الاستهداف في عملية غانا يستند إلى تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها الذي أجري في عام 2004 وتم تحديثه في عام 2009 على أساس التقدير الوطني للأمن الغذائي. وأشار المدير الإقليمي إلى أن قيمة الشراكات معترف بها في جميع العمليات وأنه يجري التعاون مع منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من بين وكالات أخرى، في سيراليون وفي غيرها من البلدان؛ وأن البحث عن التمويل التشغيلي يشمل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، ومبادرة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال والمصادر الدولية الأخرى. ولاحظ المدير الإقليمي أن انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ناتج في جانب منه عن حالات النزاع التي يقع الأطفال ضحايا لها ويرتكبونه بعد ذلك وهم كبار. وأضاف المدير الإقليمي أن مساهمات الآباء في التغذية المدرسية في إطار عملية بنن سيجري جمعها ورصدها من خلال رابطات الآباء والمعلمين التي سيقدم إلى أعضائها التدريب الملائم؛ وستنفذ مبادرة الشراء من أجل التقدم في المستقبل القريب. وتشمل تنمية القدرات في جمهورية أفريقيا الوسطى التدريب المجتمعي لرابطات الآباء والمعلمين وأنشطة تنمية المهارات على المستوى الحكومي.

99- وأعرب المدير الإقليمي عن شكره للجهات المانحة على مساهماتها ولكنه كرر تأكيد الحاجة الملحة إلى التمويل للتمكن من مواصلة العمليات في الإقليم.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

100- لاحظ المدير الإقليمي في أثناء تقديم عرضه للمجلس أنه بالرغم من التطورات الاقتصادية في الإقليم فإن الآثار السلبية لحالات الطوارئ على انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع واضحة في كثير من المناطق؛ وبلغت معدلات سوء التغذية المزمن مستويات خطيرة في العديد من البلدان، وبخاصة في البلدان التي ينتشر فيها الفقر والحرمان الاجتماعي. وقال إن الكوارث الطبيعية المتكررة، مثل العواصف المدارية، تؤثر في الغالب على نفس المناطق. ويكمن التحدي في كفاءة وضع تدابير للاستعداد وتجهيز برامج للحماية الاجتماعية. ويعمل البرنامج في جميع أنحاء الإقليم بالتنسيق مع الحكومات والشركاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، كما يعمل في المجموعات الإقليمية المعززة للوجستيات والاتصالات ويقوم بدور نشط في قيادة مجموعة الأمن الغذائي. وأنشئ محور لأغذية ومعدات الطوارئ في بنما وأقيمت محطات أصغر في السلفادور وغواتيمالا، ووضعت قوائم خاصة بحالات الطوارئ للتمكن من سرعة نشر خبراء تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والاتصالات في حالات الطوارئ.

101- وشملت مجموعة التدابير الغذائية والتغذية لهيئة نُظم النقد والقسائم، والغذاء مقابل العمل والتغذية المدرسية، والتغذية التكميلية وإعادة التوزيع الطوعي للمشردين داخلياً، ومبادرات الشراء المحلية، وتحسين البنية الأساسية. وتمثلت الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في كفاءة غرس البذور لموسم الحصاد المقبل التي ساهم البرنامج في تلبيتها من خلال تقديم الدعم اللوجستي للبرنامج الزراعي لمنظمة الأغذية والزراعة، والتأكد من أن الاستعدادات للطوارئ جاهزة لمواجهة موسم الأعاصير المقبل؛ وتم وضع مخزونات الأغذية بشكل مسبق في 31 منطقة. وقال المدير الإقليمي إن الاحتياجات التي نشأت في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس جراء إعصار أغاتا تمكن البرنامج من تلبيتها بسرعة بالتعاون مع الشركاء في الأمم المتحدة والحكومات. ويجري تعزيز تنمية القدرات وشبكات الأمان للحماية الاجتماعية في البلدان التي تعاني ثغرات في التغذية وذلك في إطار مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع شيلي وكولومبيا والمكسيك. وأضاف المدير القطري أن البرنامج يعمل أيضاً مع البرازيل في برنامجها المعني بالقضاء نهائياً على الجوع؛ وقامت المديرية التنفيذية بزيارة البلد والتقت بالرئيس لولا لبحث التقدم المحرز. وعلى

الصعيد الإقليمي، تتمثل التحديات الرئيسية التي ينبغي التصدي لها في الاستعداد وتنمية قدرة الحكومات في مجال الحماية الاجتماعية.

الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

تقرير موجز عن تقييم أثر برامج التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج في كينيا (1999-2008)

تقرير عن الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي للبرنامج إلى كينيا

مشروع البرنامج القطري - بوروندي 200119 (2011-2014)

102- قدّم المدير القطري لمحة عامة عن الحالة في الإقليم حيث وزّع البرنامج ما يقرب من 1.5 مليون طن متري من الأغذية في عام 2009. وقال إن أعداد المستفيدين انخفضت انخفاضاً طفيفاً في أعقاب موسم الحصاد المرضي في نهاية العام، ولكن السكان ما زالوا في حاجة إلى الدعم لبناء قدرتهم على الصمود في مواجهة الجفاف. واضطر البرنامج بسبب التهديدات والقضايا الأمنية إلى تعليق عملياته في جنوب الصومال، ولكنه ما زال يصل إلى نحو مليون مستفيد في أنحاء أخرى من البلد كلما أمكن الوصول إليهم. وأشار المدير القطري إلى أن معدلات سوء التغذية ما زالت مرتفعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب الفقر الشديد، وعدم الاستقرار في المناطق الشرقية، واندلاع النزاع في الغرب؛ ويساعد البرنامج 3 ملايين نسمة في البلد. وتحسّنت الحالة في زمبابوي، ولكن 800 000 شخص ما زالوا في حاجة إلى مساعدة.

103- وأضاف المدير القطري أن المكتب القطري يحسّن الضوابط للتخفيف من أثر المخاطر عن طريق توحيد سجلات المخاطر التي تحتفظ بها المكاتب القطرية. ويعمل البرنامج مع حكومة إثيوبيا لتحسين المساءلة عن إدارة الأغذية والإبلاغ واستهداف المستفيدين. ويجري تحليل الاستجابات في العديد من البلدان، بما فيها رواندا، التي تم التوصل فيها إلى اتفاق لتحسين معايير الاستهداف. وأسفر الشراء الأجل لما مقداره 330 000 طن متري من الأغذية عن وصول الأغذية إلى المستفيدين في كينيا وأوغندا في غضون 10 أيام بدلاً من شهرين كما جرت العادة. وقال المدير الإقليمي إن برامج النقد والقوائم التجريبية تستهدف أكثر من 500 000 مستفيد، ويدعم البرنامج الحكومات في تخطيط الاستثمار. وبلغ مجموع المشتريات المحلية 608 000 طن متري، بما قيمته 23 مليون دولار أمريكي، واشترك 35 000 من صغار المزارعين في مبادرات الشراء من أجل التقدم. ويجري توسيع مشروعات قرية الألفية وبخاصة في ملاوي.

104- وعرضت مديرة مكتب التقييم نتائج تقييم أثر التغذية المدرسية في كينيا، وهو أول تقييم للأثر يجريه المكتب. وقالت إن نهجه الذي يجمع بين الجوانب النوعية والكمية سيطبّق على تقييمات أثر التغذية المدرسية المقبلة في البلدان الأخرى. وعُرضت النتائج والدروس المستفادة على مجموعة واسعة من موظفي البرنامج ونوقشت في حلقة عمل لقادة فرق الجولة المقبلة من تقييمات أثر التغذية المدرسية.

105- وتبيّن من التقييم أن التغذية المدرسية حسّنت من معدلات الالتحاق بالمدارس، والتكافؤ بين الجنسين، ومواصلة التلاميذ دراستهم حتى بلوغ مرحلة التعليم الثانوي. وقلّلت الوجبات من الجوع وساهمت في تزييد الأطفال بمعظم

المتناول الغذائي اليومي، إن لم يكن كله في بعض الحالات. والتغذية المدرسية باعتبارها وسيلة لتحويل الموارد تمثل ما يتراوح ما بين 4.9 في المائة من دخل الأسر. وحدد التقييم أسباب تلك الآثار حتى يتسنى تكرار النجاحات ومعالجة جوانب الضعف، وخلص إلى أن الأغذية المحددة الموزعة واستخدام مجموعة التدابير الأساسية كانت عوامل أساسية في تحقيق النجاح. كما تأثر الأداء بتوافر مرافق الطهي التي تتميز بكفاءة استخدام الوقود؛ وجودة التعليم في المدارس؛ واعتراف الآباء بقيمة التعليم لمستقبل أطفالهم؛ والدعم المجتمعي. وشجعت التغذية المدرسية على المواظبة في الدراسة بين الأطفال الصغار عندما كانت قيمة الأغذية أعلى مما يحصل عليه الطفل في البيت أو العمل. وأشار التقييم إلى أن معدلات التسرب الدراسي في السنوات الأخيرة كانت أعلى بين الفتيات منها بين الأولاد، وبخاصة في المناطق التي تتزوج فيها الفتيات وهن صغيرات.

106- وقدم ممثل عن كولومبيا عرضاً عن زيارة المجلس إلى كينيا في الفترة من 20 فبراير/شباط حتى 6 مارس/آذار 2010. وشملت الزيارة عمليات البرنامج في أوساط متنوعة، بما فيها المناطق الحضرية والأراضي القاحلة وشبه القاحلة، ومخيمات اللاجئين. وأبدى أعضاء المجلس إعجابهم بالتزام الحكومة ودعمها لأنشطة البرنامج التي تتواءم بدورها مع برامج وألويات الحكومة والشركاء، وكانت فعالة في تلبية احتياجات المستفيدين. وقال ممثل كولومبيا إن البرنامج له حضور راسخ منذ أمد بعيد في كينيا وإن تدخلاته في بعض مخيمات اللاجئين تساعد الجيل الثالث من المستفيدين، وإن برنامج التغذية المدرسية هو من أطول برامج البرنامج.

107- ورداً على العرض المقدم من ممثل كولومبيا، أنشى المجلس على عمل البرنامج في الإقليم وأكد الحاجة إلى مواصلة دعم جهود البلدان في التصدي للمشاكل الهائلة، وبخاصة مشاكل الحصول على الغذاء الكافي. وشملت توصيات أعضاء المجلس للأمانة التركيز على التسليم التدريجي للمسؤولية عن التغذية المدرسية إلى الحكومة والمجتمعات المحلية؛ ومعالجة قضايا الحماية والصحة؛ وتعزيز تحالف البرنامج مع البنك الدولي؛ وتجريب التوزيعات النقدية والقسائم؛ ومواصلة برنامج الشراء من أجل التقدم، بما في ذلك إجراء تقييم في منتصف المدة لتحديد مدى فعاليته.

108- ورحب الأعضاء بتقييم الأثر وأعربوا عن تقديرهم لاستجابة الإدارة لتوصياته. ولاحظ الأعضاء أن التعليقات التي أثيرت في اجتماعات المجلس السابقة قد أدمجت في منهجية التقييم، وأعربوا عن اتفاقهم مع الإدارة على أن زيادة جهود المناصرة هي أفضل استجابة للتوصيات التي تخرج عن اختصاص البرنامج. وأعرب الكثير من الأعضاء عن أسفهم لعدم وضع استراتيجية قوية لنقل المسؤولية وحثوا الأمانة على مساعدة الحكومة الكينية على تنمية قدراتها في مجال إدارة الأغذية وشراء السلع؛ وقال الأعضاء إن ذلك سييسر نقل المسؤولية وسيشجع على زيادة فعالية تكلفة الشراء مقارنة بالنظام الحالي الذي تستخدمه كل مدرسة من المدارس التي تدعمها الحكومة لشراء احتياجاتها من الأغذية. وينبغي أن يقتصر دور البرنامج في تشغيل برامج التغذية المدرسية على المناطق الأشد فقراً، على أن يدعم البرامج التي تديرها الحكومة في مناطق أخرى، بما في ذلك من خلال المقارنة بين فعالية تكلفة استخدام الأغذية المنتجة محلياً والواردات الغذائية. ولاحظ بعض الأعضاء خطر الاتكالية في المناطق الرعوية والقاحلة التي دأب البرنامج على توزيع الأغذية فيها على مدى سنوات كثيرة. كما لاحظ الأعضاء الحاجة إلى تحديد البيانات الأساسية عند بداية البرامج للسماح بقياس النتائج.

109- وعلى الرغم من إجماع الأعضاء على الاعتراف بالتغذية المدرسية كأداة إنمائية قيمة لاستعمالها في الكثير من السياقات الاجتماعية المختلفة فقد تساءل بعضهم عن دورها في المساعدة الإنسانية. وقال بعض الأعضاء إن التغذية

المدرسية تستبعد الأطفال الأشد ضعفاً الذين لا تستطيع أسرهم إرسالهم إلى المدرسة، وتوفر الغذاء في كثير من الأحيان لجميع تلاميذ المدرسة بغض النظر عن احتياجاتهم إليه. وشجع هؤلاء الأعضاء مكتب التقييم على تحديد مختلف آثار التغذية المدرسية في سياقات الطوارئ والتنمية ومقارنة فعالية تكلفة التغذية المدرسية بفعالية تكلفة التدخلات الأخرى.

110- وفيما يتعلق بتسرب الفتيات من المدارس في مرحلة البلوغ، اقترح الأعضاء زيادة التوعية بقيمة التعليم في المجتمعات المحلية التي يحدث فيها ذلك. كما أوصى الأعضاء ببذل مزيد من الجهود لتحسين البيئة المدرسية والدعم المجتمعي، والتصدي للعوامل الأخرى التي تحد من الأثر الإيجابي للتغذية المدرسية، من قبيل عدم توفر الماء ومرافق الطهي. وينبغي أن يعمل البرنامج مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين لمعالجة القصور في نظام التعليم والبنية الأساسية، والتصدي لقضايا من قبيل الصحة والدعم المجتمعي من أجل تهيئة بيئة تمكينية.

111- وأكدت مديرة مكتب التقييم أن استنتاجات هذا التقييم وغيره من التقييمات ستستخدم لتوجيه تصميم سياسات واستراتيجيات التغذية المدرسية. وقالت إن هذا التقييم كان يسعى إلى استكشاف الأسباب وراء عدم قيام السكان بإرسال أطفالهم إلى المدرسة. وعلى الرغم من الاعتراف بصعوبة قياس أثر التغذية المدرسية على معدلات المواظبة على الدراسة فمن الواضح أن معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة في المدارس التي تقدم تغذية مدرسية أعلى منها في المدارس التي بدون برامج للتغذية المدرسية. ويمكن أن تشمل تقييمات الحوافز القطرية في نهاية المطاف مقارنة للتغذية المدرسية بالتدخلات الأخرى، من قبيل التوزيعات النقدية والقسائم.

112- وذكر مدير المكتب القطري في كينيا المجلس بأنه قد تم تكوين العديد من الجماعات الفاعلة الإنسانية لبحث وتعزيز قضايا التعليم، من قبيل مجموعة التدابير الأساسية في كينيا. وقال إن الحكومة ملتزمة بتحمل المسؤولية عن برامج التغذية المدرسية، ولكن التمويل المستدام ما زال يشكل تحدياً. وما زالت التغذية المدرسية باستخدام المنتجات المحلية في مراحلها المبكرة؛ ويجري توجيهها وتحديد مردوديتها النسبية. وتشمل معايير البرنامج في اختيار المدارس المشمولة بالتغذية المدرسية توفر مرافق إعداد الأغذية؛ وما لا يقل عن 100 تلميذ؛ وموافقة وزارة التعليم على مؤهلات المعلمين والمقررات الدراسية. وقال إن المكتب القطري ينفذ بعض التوصيات التي طرحت خلال زيارة المجلس، بما في ذلك البدء في وضع استراتيجية قطرية جديدة. ومن المتوقع إجراء سلسلة من التقييمات في المستقبل القريب، بما في ذلك استعراض للبرنامج القطري في منتصف المدة، للمساعدة على تحديد الخطوات التي سيسلكها المكتب القطري في المستقبل.

113- وفيما يتعلق بمشروع البرنامج القطري لبيرووندي، أعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على أن هذا البرنامج القطري يستفيد من العملية الممتدة السابقة للإغاثة والإنعاش وأنه يتماشى مع النموذج الجديد للبرامج القطرية، ولكنهم رأوا أن قضايا الجنسين ينبغي معالجتها بتفصيل أكبر. كما أعرب أعضاء المجلس عن سرورهم بإجراء التدريب على المهارات الزراعية والبيئية والتدريب على بناء القدرات في مجال الصحة وتقوية الأغذية بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبدعم من الحكومة التي تساند أيضاً التغذية المدرسية. وتساءل بعض أعضاء المجلس عما إن كان من الملائم إدراج الأطفال حديثي السن في التغذية المدرسية، واقترحوا استخدام الموارد بمزيد من الفعالية لدعم الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي.

114- وحذر المجلس من أن اشتراك البرنامج في العمليات الإنسانية ينبغي أن يقتصر على التدخلات التي ترتبط ارتباطاً واضحاً بالأغذية، من قبيل مشروعات النقد والقوائم. واقترح الأعضاء أن تتولى منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف المسؤولية عن التدخلات الصحية؛ وتلافي الازدواجية والتداخل. ورأي المجلس أن البرنامج القطري المقترح ملائم من حيث توقيته وأهميته في المساعدة على التصدي للقضايا الطويلة الأجل، من قبيل ملكية الأراضي وانعدام الأمن، وطلب بعض أعضاء المجلس إيضاحات بشأن خطط البرنامج لتسليم المسؤولية إلى الحكومة.

115- ورداً على ذلك، لاحظت الأمانة شواغل المجلس بشأن الشراكات وأكدت أن البرنامج يعمل بفعالية مع الشركاء وفقاً لأحكام وثيقة الاستراتيجية القطرية؛ وأنه يجري العمل على تحقيق التكامل والتوافق مع الأولويات الوطنية في جميع الحالات. وأشارت الأمانة إلى أن نظام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها يمكن البرنامج من شراء الأغذية من مناطق الفوائض الغذائية وتخصيصها للمناطق التي تعاني انعدام الأمن الغذائي كجزء من نهج المساعدة الغذائية ودعمًا للمشروعات التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأوضحت الأمانة أن البرنامج يعمل مع منظمة اليونيسيف في تحقيق نماء الأطفال الصغار، وأنه سيستعرض سياساته بشأن التغذية المدرسية وفقاً لتوصيات المجلس. وقالت إن تنمية القدرات جارية في الوزارات والإدارات الحكومية بغرض تسليمها المسؤولية عن أنشطة البرنامج في نهاية المطاف.

تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية

استعراض فئات البرامج

116- قدّمت الأمانة الوثيقة، وعرضت بإيجاز استعراض فئات البرامج الذي يشكل جزءاً من استعراض الإطار المالي ودارت حوله مشاورات غير رسمية موسّعة. وذكرت الأمانة أن فئات البرامج، وهي عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش والبرامج الإنمائية (المشروعات الإنمائية والبرامج القطرية) خضعت لاستعراض في إطار الحاجة إلى ما يلي: (1) الوضوح والاتساق في استخدام فئات البرامج؛ (2) التمييز بين الإجراءات الإنسانية والإنمائية في فئات البرامج؛ (3) كفاءة إمكانية وصول البرنامج إلى التمويل اللازم للعمل على المدى الأطول. وشملت العملية ما يلي: (1) توضيح العلاقة بين الأهداف الاستراتيجية للبرنامج وفئات برامجه، مع الاحتفاظ بالمرونة على المستوى القطري لتحديد مجموعة الأنشطة المطلوبة لتحقيق الأهداف؛ (2) تنقيح التوجيهات البرمجية لكفاءة الانضباط والاتساق في استخدام الفئات؛ (3) تعزيز عملية استعراض البرامج للإشراف على تطبيق الفئات. ويجري تحسين التوجيهات البرمجية بالتشاور مع المكاتب القطرية وبدعم منها. وسوف يقدّم التوجيه والدعم أيضاً إلى المكاتب الميدانية للحصول على التمويل على المستوى القطري. وأشارت الأمانة إلى أنه جرى تعزيز لجنة استعراض البرامج وأنها ستكون مسؤولة عن كفاءة اتساق تطبيق التوجيهات الجديدة بينما قدّمت المشورة والتوجيهات إلى المكاتب التي تجهز مشروعات لعرضها على اللجنة، بما في ذلك من خلال البعثات الميدانية والدعم على المستوى القطري. ولم يتطلب مشروع قرار الوثيقة أي تغييرات على لوائح البرنامج وأنظمتها.

117- وأقر المجلس بالصعوبات التي انطوى عليها إجراء استعراض فئات برامج البرنامج والتصدي للقضايا المثيرة لقلق المجلس. وتساءل أعضاء المجلس عن إلغاء الحد الزمني المقرر للانتقال من عمليات الطوارئ إلى العمليات

الممتدة للإغاثة والإنعاش، مشيرين إلى الحاجة إلى استراتيجيات انتقال واضحة. وطلب الأعضاء مزيداً من الوضوح في تعريف واستخدام مفاهيم "الإغاثة" و"الإنعاش" و"الإنعاش المبكر"، وتحديد الوقت الذي سيتفق فيه المجلس على ذلك. وينبغي أن تستند مؤشرات الانتقال الرئيسية إلى الاحتياجات والأولويات القطرية، ويلزم وضع استراتيجية لتمويل الأنشطة الإنمائية؛ وسوف يساعد التصميم الجيد للمشروعات على تعبئة الأموال. كما أعرب الأعضاء عن تأييدهم للنظر بسرعة في المشروعات الإنمائية والبرامج القطرية والموافقة عليها، وبخاصة في أثناء فترة الانتقال.

118- ووافقت الأمانة على أن البرامج السليمة والتي تتسم بالجودة الكبيرة شرط أساسي لتمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وكقاعدة عامة فإن عمليات الطوارئ ستظل عمليات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، وسيتوقف التحول إلى العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش على السياق والظروف المحلية بدلاً من فرضه بعد سنتين. ووافقت الأمانة على ضرورة مراعاة احتياجات وأولويات الحكومات وإجراء تقديرات سليمة لكفالة جودة عمليات البرنامج. وقالت إن عملية استعراض البرامج ستدعمها توجيهات منقحة ومحسنة للمكاتب القطرية.

119- وتم تعديل مشروع القرار بناءً على اقتراح أعضاء المجلس ليشير إلى توقع المجلس مزيداً من الإيضاح بشأن نتائج التوجيهات البرمجية المنقحة وإجراء تقييم لأثر تمويل الأنشطة الموجهة إلى التغلب على الظروف المفضية إلى الجوع وسوء التغذية.

مسائل التسيير والإدارة

تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة 1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2009

120- قام نائب المدير التنفيذية المسؤول عن إدارة العمليات ومدير الإدارة العامة بتقديم المسألة. وقال إنه من بين 5.6 مليون طن متري من الأغذية التي وزعت في عام 2009 بما قيمته 2.8 مليار دولار أمريكي، بلغت الخسائر ما قيمته 10 ملايين دولار أمريكي، أي ما يمثل 0.37 في المائة من مجموع القيمة، أو 0.38 في المائة من الكمية. وهذه الخسائر أقل بنسبة طفيفة عن خسائر عام 2008، وهو ما يعني أن جهود البرنامج للحد من الخسائر قد آتت ثمارها. وأعربت الأمانة على وجه الخصوص عن ارتياحها لانخفاض نسبة الخسائر تحت إدارة المنظمات غير الحكومية الشريكة من 22 إلى 17 في المائة بعد تنمية قدراتها. ويجري بذل جهود للحد من الخسائر التي يتاح للبرنامج قدر من السيطرة عليها من خلال تحسين إجراءات الرصد والتتبع والإبلاغ عن حركة السلع، وتقليل فترات التخزين، والحد قدر المستطاع من الرطوبة في السلع، وكفالة المستوى الأمثل للتغليف. ووجه نائب المدير التنفيذية شكره إلى راصدي المعونة الغذائية وموظفي اللوجستيات الميدانيين الذين تحملوا المسؤولية عن تنفيذ تلك التحسينات. وتناول التقرير جميع الخسائر التي تم الإبلاغ عنها، بما في ذلك الخسائر التي وقعت في الصومال.

121- ووجه المجلس تهنئته إلى الأمانة على تلك النتائج وأعرب عن تقديره للتفاصيل الكثيرة التي تضمنها التقرير الذي عرض جهود الحد من الخسائر وتعويضها بحسب البلدان. وأقر الأعضاء بأن بعض خسائر السلع لا يمكن تلافيها بالنظر إلى الأوضاع التي يقوم فيها البرنامج بتسليم وتوزيع جانب كبير من أغذيته. وشجع الأعضاء الأمانة على مواصلة تدريبها لموظفي البرنامج والشركاء، وجهودها لتحسين ظروف التخزين والنقل. واقترح الأعضاء بحث خطوط نقل الأغذية ودراسة العوامل المسؤولة عن وقوع خسائر كبيرة بشكل خاص في بعض البلدان.

122- ورداً على النقاط والتساؤلات التي طرحها الأعضاء، أشارت الأمانة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام جعلت من الممكن الإبلاغ عن قيمة الخسائر وكميتها. وقالت الأمانة إن التقارير الفصلية عن الأرصد ساعدت على زيادة الانتظام والانضباط في النظام. وسوف يستمر التدريب لأنه سيحول دون ازدياد الخسائر على الرغم من عدم واقعية توقع حدوث انخفاض كبير عن مستويات الخسائر الحالية المنخفضة بالفعل. وقالت إن الحالة متفاوتة ولكن حكومات معظم البلدان تشارك بقوة في المساعدة على الحد من الخسائر. وقالت إنه سيجري العمل بنظام تنفيذ اللوجستيات في نُظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات على سبيل التجربة في عدد من البلدان بغرض التحول إلى نظام يستند بالكامل إلى نُظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات. وسوف يحل نظام تنفيذ اللوجستيات محل نظام معالجة حركة السلع وتحليلها المستخدم حالياً في البرنامج.

استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأغذية العالمي: تقرير وحدة التفتيش المشتركة

123- أعرب ممثل وحدة التفتيش المشتركة في أثناء تقديمه للتقرير عن تقديره للاستعداد الذي أبدته المديرية التنفيذية والإدارة العليا في الاستجابة للتوصيات الواردة في التقرير والتي وضعت لتعزيز كفاءة وفعالية البرنامج في تحقيق ولايته المزدوجة. ولفت ممثل وحدة التفتيش المشتركة الانتباه بشكل خاص إلى ثلاث مسائل. وقال إن المسألة الأولى تتعلق بالإنصاف والشفافية الواضحة في عملية إعادة التعيين والتناوب والتنقل السنوية، وهي عملية شملت 250 موظفاً وكلفت 8 ملايين دولار أمريكي، وتوصية المديرية التنفيذية بطلب إجراء استعراض للإجراءات والسعي إلى إدخال تحسينات. ولاحظ ممثل وحدة التفتيش المشتركة أنه يجري حالياً وضع نموذج جديد لإدارة المسار الوظيفي في البرنامج وأنه سيعالج تلك الشواغل؛ ومن المتوقع تقديم تقرير عن التقدم المحرز في عام 2011. والمسألة الثانية هي فئات البرامج في البرنامج. وأشار ممثل وحدة التفتيش إلى أن العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش تستأثر بما نسبته 60 في المائة من الموارد التشغيلية وأن بعض الجهات المانحة لديها تحفظات على العمومية الشديدة لتلك الفئة التي منعتها من تقديم المساهمات غير المخصصة التي يسعى البرنامج إلى الحصول عليها. ويمكن وضع إطار تشغيلي جديد لتشجيع الجهات المانحة على تقديم مساهمات أكثر مرونة. وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة، وهي الترقبات الاستثنائية التي تُمنح وفقاً لتقدير المديرية التنفيذية، أوصى ممثل وحدة التفتيش بوقف تلك الممارسة كما جاء في التقرير؛ وبدأت الإدارة بالفعل في نظر هذه المسألة.

124- ورحب المجلس بالتقرير الذي اعتبره مساهمة مستقلة قيّمة ستزيد من فعالية البرنامج في مساعيه نحو تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية. وكرر أعضاء المجلس تأكيد الحاجة إلى مساهمات أكثر مرونة وحثوا الجهات المانحة على النظر في إنشاء طرائق جديدة وأكثر مرونة للتمويل. ويدرك المجلس أن المسألة حساسة ويمكن أن تتطوي على تداعيات سياسية، ولكنه أعرب عن موافقته على أن الحاجة إلى الفعالية هي الاعتبار الأول.

125- وأيد أعضاء المجلس الاقتراح الذي يدعو المديرية التنفيذية إلى استعراض اللامركزية والتداخلات والثغرات التشغيلية، مشيرين إلى أن الكشف المقترح للرقابة الداخلية سيدعم ذلك. وشدد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى تعيين مزيد من الموظفين من البلدان النامية، وبخاصة في المناصب العليا، وتنقيح إجراءات إعادة التعيين والتناوب والتنقل حتى تكون شفافة ومنصفة تماماً في مفهوم الموظفين. واقترح أعضاء المجلس بقوة إعفاء وظائف الرقابة من إعادة التعيين والتناوب والتنقل نظراً للمهارات الخاصة المطلوبة والحاجة إلى الاستقلالية وفقاً للمعايير والإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة. وأعرب الأعضاء عن تطلعهم إلى مزيد من التحديثات بشأن تنفيذ التوصيات.

126- وأكدت الأمانة في ردها أن النظام الجديد للتطوير الوظيفي يجري وضعه على أساس التشاور مع الموظفين بغرض تحقيق أكبر قدر من الشفافية ولزيادة دقة عملية التعيين وإعادة التعيين؛ ومن المتوقع أن يخضع المرشحون للمناصب العليا مثلاً لتقييمات إدارية. وفتت الأمانة الانتباه إلى تعقد عملية إعادة التعيين والتناوب والتنقل التي ينبغي أن تراعى فيها مسائل متنوعة من قبيل التوقعات المهنية والحالة الطبية والمسائل الأسرية وتعليم الأطفال، ولكنها توافق على الحاجة إلى الإنصاف والشفافية الواضحة في تلك العملية. وقالت إن الإدارة تدرك الهدف من زيادة نسبة الوظائف الفنية التي يشغلها موظفون من البلدان النامية، وأنها تعمل على كفاءة تحقيق الأعداد المتوقعة.

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، 2010

127- طلب بعض أعضاء المجلس من الأمانة معاملة وثيقة "التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة" كملحق بملخص الأعمال. ووافقت الأمانة على تنفيذ ذلك فوراً.

مسائل أخرى

تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف والبرنامج إلى رواندا

128- قدّم ممثل الجمهورية التشيكية عرضاً موجزاً للزيارة المشتركة إلى رواندا في الفترة من 20 إلى 30 مارس/آذار 2010 التي أبدى خلالها أعضاء مجالس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبرنامج إعجابهم بالأنهج المبتكرة التي يستخدمها البرنامج في مشروعات المساعدة الغذائية، كما أبدوا انبهارهم بالتقدم المحرز في الخطة التجريبية لتوحيد الأداء. كما عقدت المجموعة اجتماعات مفيدة مع الرئيس والوزراء وممثلي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ورؤساء مؤسسات القطاع الخاص. ولاحظ أعضاء المجالس أن الأهداف الإنمائية للألفية تشكل جزءاً محورياً من الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتعليم والصحة والاستدامة البيئية في رواندا؛ ولاحظ الأعضاء كذلك أن إصلاح الأمم المتحدة يحقق أثراً إيجابية في رواندا بفضل الرؤية التي تتبناها الحكومة والالتزام الذي تتمسك به. وأبدت المجموعة إعجابها بعمل فريق الأمم المتحدة القطري الذي تحقق جانب كبير من نجاحه بفضل تصميمه على التغلب على العقبات.

129- على أن أعضاء المجلس الزائرين لاحظوا أن نقص أعداد الموظفين من ذوي المهارة يعوق بعض عمليات الإصلاح وأنه ما زال هناك مجال لمواءمة أدوات البرنامج الجديدة الخاصة بطول الجوع وأنشطة الأمم المتحدة الأخرى مع الأولويات الحكومية. واقترحت المجموعة إنشاء صندوق لدعم البلدان المشمولة بتجربة توحيد الأداء.

130- ووجه أعضاء المجلس شكرهم إلى حكومة رواندا وفريق الأمم المتحدة القطري على كرم الضيافة والدعم في أثناء الزيارة.

الملحق الأول

القرارات والتوصيات

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال بالصيغة التي تم اقتراحها.

7 يونيو/حزيران 2010

تعيين المقرر

وفقاً للمادة الثانية عشرة من اللائحة الداخلية، عين المجلس السيدة/ Jacinta Muthoni Ngwiri (كينيا، القائمة ألف) مقراً للدورة السنوية لعام 2010.

7 يونيو/حزيران 2010

ستنفذ الأمانة القرارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء مداوات المجلس، والتي سترد نقاطها الأساسية في ملخص أعمال الدورة.

القضايا الإستراتيجية الراهنة والمقبلة

ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية 2009/EB.A/1

أحاط المجلس علماً بعرض المديرية التنفيذية. وسترد النقاط الرئيسية للعرض بالإضافة إلى تعليقات المجلس في ملخص أعمال الدورة. كما أحاط المجلس علماً بالعرض الذي قدمه كل من السيدة Kristalina Georgieva مفوضة الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والمساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات، والسيد Rajiv Shah مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

7 يونيو/حزيران 2010

التقارير السنوية

تقرير الأداء السنوي لعام 2009 2010/EB.A/2

وافق المجلس على تقرير الأداء السنوي لعام 2009 (WFP/EB.A/2010/4) مع ملاحظة أنه يتضمن سجلاً شاملاً لأداء البرنامج في تلك السنة. ودعى الإدارة إلى موافاة المجلس بوثيقة عن استراتيجيات الكفاءة.

9 يونيو/حزيران 2010

مسائل الموارد المالية والميزانية

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009 2010/EB.A/3

إن المجلس:

- (1) وافق على الكشف المالي السنوية للبرنامج لعام 2009، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، عملاً بالمادة الرابعة عشرة - 6 (ب) من اللائحة العامة؛
- (2) لاحظ استخدام 896 097 مليون دولار أمريكي من الحساب العام في عام 2009 لتمويل مدفوعات الإكراميات ولشطب الخسائر النقدية، والسلف المقدمة إلى الموظفين والموردين؛
- (3) لاحظ أن خسائر السلع بعد التسليم في عام 2009 تشكل جزءاً من النفقات التشغيلية في نفس الفترة.

أحاط المجلس علماً أيضاً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2010/6(A,B, C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3)

8 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/4 التقرير النهائي للجنة التقييم بشأن اختيار المراجع الخارجي للبرنامج وتعيينه خلال الفترة من 1 يوليو/تموز 2010 إلى 30 يونيو/حزيران 2016

عين المجلس التنفيذي المراقب المالي والمراجع العام للهند مراجعاً خارجياً لحسابات برنامج الأغذية العالمي للفترة من 1 يوليو/تموز 2010 حتى 30 يونيو/حزيران 2016. وسوف يبلغ مجموع الأجر السنوي الذي سيتقاضاه المراجع الخارجي 385 000 دولار أمريكي شاملة الأتعاب وجميع التكاليف والنفقات الأخرى، على أن تسدد على أقساط ربع سنوية. لا تجوز زيادة هذا الأجر السنوي إلا بعد الحصول على إذن من المجلس التنفيذي بعد تقديم مبررات مفصلة من المراجع الخارجي.

أجاز المجلس لرئيس المجلس أن يقوم نيابة عنه بإبرام عقد بين البرنامج والمراقب المالي والمراجع العام للهند.

أحاط المجلس علماً أيضاً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2010/6(A,B, C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3)

8 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/5 تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

وافق المجلس التنفيذي، بصفة استثنائية نظراً للظروف التي عرضت عليه، على تمديد فترة عضوية كل من السيد Libero Milone والسيد Mirza Qamar Beg في لجنة مراجعة الحسابات لمدة عام واحد حتى 29 يوليو/تموز 2011 لتنتهي فترة ولايتهما في نفس التوقيت.

ووافق المجلس أيضاً على تعيين المرشحين التاليين كعضوين في لجنة مراجعة الحسابات:

◀ السيدة Irena Petruškevicienė التي تبدأ فترة عضويتها من 30 يوليو/تموز 2011 وتنتهي في 29 يوليو/تموز 2014؛

◀ والسيد James A. Rose III الذي تبدأ فترة عضويته وتنتهي في نفس هذين التاريخين.

أحاط المجلس علماً أيضاً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2010/6(A,B, C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3)

8 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/6 التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011)

بعد النظر في الوثيقة "التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011)" (WFP/EB.A/2010/6-D/1)، فإن المجلس:

(1) أحاط علماً ببرنامج العمل الإجمالي المتوقع الذي يبلغ مجموعه 10.7 مليار دولار أمريكي، مع استبعاد البند

الخاص بالاحتياجات غير المنظورة؛

(2) وافق على رصد مخصصات في الخطة لتغطية الالتزامات غير الممولة المتعلقة بالموظفين لمدة 15 عاماً حسب ما

هو محدد في هذه الوثيقة؛

- 3) وافق على زيادة مقدارها 3.37 مليون دولار أمريكي في اعتماد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لعام 2011 لتمويل أثر الخطة السالفة الذكر على ميزانية دعم البرامج والإدارة في عام 2011؛
- 4) وافق على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة كمصدر بديل لتمويل المصروفات المعتمدة أصلاً للفترة 2010-2011 بما مجموعه 38.9 مليون دولار أمريكي مقابل الجزء غير المخصص من الحساب العام حسبما هو مبين في هذه الوثيقة.

أحاط المجلس علماً أيضاً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3)

8 يونيو/حزيران 2010

خيارات استعراض الإطار المالي

2010/EB.A/7

أحاط المجلس علماً بالتوصيات الست المقدمة من الأمانة الواردة في الوثيقة WFP/EB.A/2010/6-E/1 وطلب مواصلة مناقشتها في مشاوره غير رسمية لتقديم التوجيه إلى الأمانة في الوقت المناسب والتعجيل بالانتهاء من استعراض الإطار المالي بحلول نوفمبر/ تشرين الثاني 2010.

وتطلع المجلس أيضاً إلى موافاته في دورته العادية الثانية لعام 2010 بما يلي:

(أ) التعديلات المقترحة على اللائحة العامة والنظام الأساسي والنظام المالي المطلوبة لتغيير الإطار المالي للبرنامج وبيان بأي تغييرات ضرورية أخرى؛

(ب) عرض وثيقة منفصلة على المجلس عن مسائل آلية التمويل بالسلف والشراء الآجل.

أحاط المجلس علماً أيضاً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3)

10 يونيو/حزيران 2010

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج

2010/EB.A/8

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج" (WFP/EB.A/2010/6-G/1).

أحاط المجلس علماً أيضاً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3)

8 يونيو/حزيران 2010

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

2010/EB.A/9

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي" (WFP/EB.A/2010/6-H/1).

أحاط المجلس علماً أيضاً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3)

8 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/10 **تقرير المفتش العام**

أحاط المجلس التنفيذي علماً بالوثيقة "تقرير المفتش العام" (WFP/EB.A/2010/6-I/1) وطلب إلى الأمانة إحالته إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة.

أحاط المجلس علماً أيضاً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3)

8 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/11 **التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال**

إنّ المجلس التنفيذي، وقد نظر في الوثيقة "التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال" (WFP/EB.A/2010/6-K/1)، والوثيقة "التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال: ضمیمة - مشورة المراجع الخارجي إلى المجلس التنفيذي: الصومال" (WFP/EB.A/2010/16)، والوثيقة "التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال: الضمیمة الثانية" (WFP/EB.A/2010/16)، أحاط علماً بمسودة اختصاصات استعراض عمليات البرنامج في الصومال ووافق عليها كما وردت في الوثيقة. وطلب المجلس من الأمانة أن تحيل الاختصاصات إلى المراجع الخارجي المقبل ليقوم وفقاً لها باستعراض تفصيلي لعمليات تسليم المعونة الغذائية التي ينفذها البرنامج في الصومال. كما طلب المجلس من المراجع الخارجي المقبل إصدار تقرير بالتوصيات الكفيلة بتعزيز إطار الرقابة في الصومال ليوافق عليها المجلس في أقرب فرصة ممكنة. وأخيراً، طلب المجلس من الأمانة أن توافيه بمعلومات مستكملة بشأن تنفيذ توصيات المفتش العام للبرنامج من خلال تقرير يُقدم إلى دورته العادية الثانية لعام 2010.

10 يونيو/حزيران 2010

تقارير التقييم

2010/EB.A/12 **تقرير التقييم السنوي 2009**

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير التقييم السنوي 2009" (WFP/EB.A/2010/7-A) واستجابة الإدارة له الواردة في الوثيقة (WFP/EB.A/2010/7-A/Add.1) وحث على المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات ومراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس في مناقشاته.

9 يونيو/حزيران 2010

الحافظة الإقليمية لآسيا

2010/EB.A/13 **تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لتييمور ليشتي 103881**

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لتييمور ليشتي 103881 - تقديم المساعدة للسكان الضعفاء" (WFP/EB.A/2010/7-E). ورد الإدارة عليها الوارد في الوثيقة (WFP/EB.A/2010/7-E/Add.1) وحث على المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات ومراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس في مناقشاته.

9 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/14 **العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المجلس التنفيذي - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 200114**

وافق المجلس على العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقترحة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 200114 "تقديم الدعم التغذوي للنساء والأطفال" (WFP/EB.A/2010/9-C/1).

9 يونيو/حزيران 2010

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا

2010/EB.A/15 تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لمصر 104500

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لمصر 104500 (2011-2007) - تمكين سبل العيش والتغذية والأمن الغذائي" (WFP/EB.A/2010/7-B) ورد الإدارة الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2010/7-B/Add.1 وحث على المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات ومراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس في مناقشاته.

9 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/16 المشروعات الإنمائية التي وافق عليها المجلس التنفيذي - طاجيكستان 200120

وافق المجلس على المشروع الإنمائي المقترح لطاجيكستان 200120 "دعم فرص وصول الأطفال الضعفاء إلى التعليم" (WFP/EB.A/2010/9-A/2)، رهنا بتوافر الموارد.

9 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/17 المشروعات الإنمائية التي وافق عليها المجلس التنفيذي - أرمينيا 200128

وافق المجلس على المشروع الإنمائي المقترح لأرمينيا 200128 "تطوير التغذية المدرسية المستدامة" (WFP/EB.A/2010/9-A/3+Corr.1)، رهنا بتوافر الموارد.

9 يونيو/حزيران 2010

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2010/EB.A/18 تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لغانا 104180 (2010-2006)

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لغانا 104180 (2010-2006)" (WFP/EB.A/2010/7-C)، ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة (WFP/EB.A/2010/7-C/Add.1) وحث على المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات ومراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس في مناقشاته.

10 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/19 المشروعات الإنمائية التي وافق عليها المجلس التنفيذي - بنن 200045

وافق المجلس التنفيذي على المشروع الإنمائي المقترح لبنن 200045 "تعزيز التغذية المدرسية المستدامة" (WFP/EB.A/2010/9-A/1)، رهنا بتوافر الموارد.

10 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/20 الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية التي وافق عليها المجلس التنفيذي - المشروع الإنمائي لجمهورية أفريقيا الوسطى

103610

وافق المجلس على زيادة في الميزانية بقيمة 9.4 مليون دولار أمريكي لصالح المشروع الإنمائي لجمهورية أفريقيا الوسطى 103610 "دعم التعليم للجميع والصحة" (WFP/EB.A/2010/9-B/1) ووافق على تمديد المشروع لمدة 18 شهراً من 1 يوليو/تموز 2010 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

10 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/21 الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية التي وافق عليها المجلس التنفيذي - البرنامج القطري لسيراليون 103610
وافق المجلس على زيادة الميزانية المقترحة بقيمة 22.9 مليون دولار أمريكي لصالح مشروع البرنامج القطري لسيراليون رقم 105840 (WFP/EB.A/2010/9-B/2) لمدة عامين من 1 يناير/كانون الثاني عام 2011 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بحيث تدخل عملية إعادة الهيكلة البرنامجية حيز التنفيذ ابتداءً من 1 يوليو/تموز 2010.
10 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/22 العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المجلس التنفيذي - سيراليون 200062
وافق المجلس التنفيذي على العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقترحة لسيراليون 200062 "حماية سبل المعيشة ودعم شبكات الأمان للسكان الضعفاء الناهضين من الصراع" (WFP/EB.A/2010/9-C/2*).*
10 يونيو/حزيران 2010

الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

2010/EB.A/23 تقرير موجز عن تقييم أثر برامج التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج في كينيا (2008-1999)
أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم أثر برامج التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج في كينيا (2008-1999) - نهج متنوع الأساليب" (WFP/EB.A/2010/7-D). ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة - WFP/EB.A/2010/7-1 D/Add.1 وحث على المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات ومراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس في مناقشاته.
10 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/24 مشاريع البرامج القطرية - بوروندي 200119 (2011-2014)
صادق المجلس على مشروع البرنامج القطري لبوروندي 200119 (2011-2014) (WFP/EB.A/2010/8)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 42 930 طناً مترياً بتكلفة مجموعها 43.6 مليون دولار أمريكي يتحملها البرنامج، وأذن للأمانة بإعداد صياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.
10 يونيو/حزيران 2010

تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية

2010/EB.A/25 استعراض فئات البرامج
أحاط المجلس علماً بالوثيقة "استعراض فئات البرامج" (WFP/EB.A/2010/11/Rev.1). وحث على المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات ومراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس في مناقشاته.
وتوقع المجلس أيضاً أن يتلقى المزيد من الإيضاحات بشأن تنفيذ التوجيهات البرمجية المعدلة ونتائجها، بما في ذلك تقدير أثرها على تمويل الأنشطة الهادفة إلى التغلب على الظروف المسببة للجوع وسوء التغذية.
7 يونيو/حزيران 2010

مسائل التسيير والإدارة

2010/EB.A/26 تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة 1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2009

بعد الاطلاع على "تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2009" (WFP/EB.A/2010/13-A/Rev.2)، أحاط المجلس علماً بالخسائر المتكبدة في بلدان معينة وفي سلع معينة، وبالإجراءات التصحيحية التي اتخذها برنامج الأغذية العالمي والحكومات والشركاء لضمان التقليل إلى أدنى حد من خسائر السلع بعد تسليمها. وشجع المجلس الأمانة على ضمان التقليل من الخسائر إلى أدنى حد، والعمل على استرداد التكاليف من الحكومات التي تفقد السلع نتيجة للاهمال، والاستمرار في إبلاغ المجلس سنوياً بالتقدم المحرز.

10 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/27 استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأغذية العالمي: تقرير وحدة التفتيش المشتركة

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأغذية العالمي: تقرير وحدة التفتيش المشتركة" (WFP/EB.A/2010/13-B) واستجابة الإدارة الواردة في الوثيقة WFP/EB.A/2010/13-B/Add.1. وحث على المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات ومراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس في مناقشاته.

8 يونيو/حزيران 2010

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2010/EB.A/28 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي 2010

وافق المجلس على "مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2010"، وسترد النسخة النهائية منه في الوثيقة (WFP/EB.1/2010/17).

10 يونيو/حزيران 2010

مسائل أخرى

2010/EB.A/29 تقرير عن الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي للبرنامج إلى كينيا

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير عن الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي للبرنامج إلى كينيا" (WFP/EB.A/2010/15-A) وحث على المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات ومراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس في مناقشاته.

10 يونيو/حزيران 2010

2010/EB.A/30 تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

ومنظمة اليونيسيف والبرنامج إلى رواندا

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف والبرنامج إلى رواندا" (WFP/EB.A/2010/15-B) وحث على المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات ومراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس في مناقشاته.

10 يونيو/حزيران 2010

الملحق الثاني

جدول الأعمال

- 1- اعتماد جدول الأعمال (للموافقة)
- 2- تعيين المقرر
- 3- ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية
- 4- التقارير السنوية
31. تقرير الأداء السنوي لعام 2009 (للموافقة)
- 5- قضايا السياسات
 - (أ) سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية (للعلم)
 - (ب) سياسية البرنامج لمكافحة التلبس والفساد (للعلم)
- 6- مسائل الموارد والمالية والميزانية
 - (أ) الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009 (للموافقة)
 - (ب) التقرير النهائي للجنة التقييم بشأن اختيار المراجع الخارجي للبرنامج وتعيينه خلال الفترة من 1 يوليو/تموز 2010 إلى 30 يونيو/حزيران 2016 (للموافقة)
 - (ج) تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (للموافقة)
 - (د) التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2010-2011) (للموافقة)
 - (هـ) خيارات استعراض الإطار المالي (للموافقة)
 - (و) التعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي (للعلم)
 - (ز) التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج (للتقرير)
 - (ح) تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (للتقرير)
 - (ط) تقرير المفتش العام (للتقرير)
 - (ي) تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان 4-12 و 4-13 (ز) من اللائحة العامة) (للعلم)
 - (ك) التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال (للعلم)
- 7- تقارير التقييم
 - (أ) تقرير التقييم السنوي لعام 2009 (للتقرير)
 - (ب) تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لمصر 104500 (2007-2011) ورد الإدارة (للتقرير)
 - (ج) تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لغانا 104180 (2006-2010) واستجابة الإدارة (للتقرير)
 - (د) تقرير موجز عن تقييم أثر برامج التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج في كينيا (1999-2008) واستجابة الإدارة (للتقرير)

- (هـ) تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لتييمور ليتشي 103881 واستجابة الإدارة (للنظر)
 (و) حالة تنفيذ توصيات التقييم (للعلم)

المسائل التشغيلية

- 8- مشاريع البرامج القطرية (للموافقة)
32. بوروندي 200119 (2011-2014)
- 9- **المشروعات المقدمة إلى المجلس التنفيذي (للموافقة)**
- (أ) المشروعات الإنمائية
- ◀ أرمينيا 200128
- ◀ بنين 200045
- ◀ طاجيكستان 200120
- (ب) الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية
- ◀ جمهورية أفريقيا الوسطى 103610
- ◀ سيراليون 105840
- (ج) العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش
- ◀ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 200114
- ◀ سيراليون 200062
- 10 **الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش الموافق عليها بالمراسلة**
- ◀ النيجر 106110
- 11- **تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية**
- استعراض فئات البرامج (للنظر)
- (أ) الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية التي وافق عليها المدير التنفيذي (7/1-2009/12/31) (للعلم)
- (ب) العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي (7/1-2009/12/31) (للعلم)
- ◀ جيبوتي 105441
- ◀ ناميبيا 200061
- ◀ رواندا 200030
- ◀ جمهورية تنزانيا المتحدة 200029
- (ج) الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي (7/1-2009/12/31) (للعلم)
- (د) تقرير عن استخدام حساب الاستجابة العاجلة (1/1-2009/12/31) (للعلم)
- 12- **المسائل التنظيمية والإجرائية**
33. برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2010-2011) (للعلم)

13- مسائل التنظيم والإدارة

- (أ) تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة (1/1-2009/12/31) (للنظر)
- (ب) استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأغذية العالمي: تقرير وحدة التفتيش المشتركة ورد الإدارة (للعلم)
- (ج) معلومات محدثة عن مشتريات البرنامج من الأغذية (للعلم)
- (د) تقرير إحصائي عن تشكيل ملاك الموظفين الدوليين والفئات العليا في برنامج الأغذية العالمي (للعلم)
- (هـ) مذكرة إعلامية عن تمويل وتنفيذ ترتيبات إدارة الأمن (للعلم)
- (و) التقرير الأمني للبرنامج (للعلم)

14- ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، 2010 (للموافقة)

15- مسائل أخرى

- (أ) تقرير عن الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي للبرنامج إلى كينيا (للعلم)
- (ب) تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف والبرنامج إلى رواندا (للعلم)
- 16- التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة